ان ازين ما يتهادى لكل المعقول والمبادى

علی ما انا بمدارک الفهوم لطلبة الحکم والعلوم تشرق شرح الحجة البالغة الملقب

الشمس البازغة

مولانا المولوی محمد هداية الله الرامفوری دام بالفیضان والغفران

من مستوفی المطبع المنتمی للمنشی ... فی لکهنو

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله حمد الشاكرين وأصلي على محمد وآله الطاهرين أما بعد فإني كنت قد تصديت لتعليم ما علمني الله

وألهمني من الصدق المبين والحق اليقين من أسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس

البرهان الموجب للاتباع المنزهة عن أخاليط الجدل وما لا يفيد إلا الإقناع المصفاة عن

الجدال المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغالطة وشرعت في

كتاب أنيق وشرحه على نظم رشيق مسميا للمتن بالحكمة البالغة وللشرح بالشمس البازغة لكني كنت

أدبت في التأليف وتباوأن للدهر في تخريب جامعي ارتحالا وتقريبا فجئيا فسودت

كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي أكثر الأبيات من مطالب ما بعد الطبيعة إلا أقل الأندر

بحجم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم

الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تأليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم

قريب مما أوثبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الأبواب الآن جملة منها كانت متعلقة

بتنقيح النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الأجسام وجعلتها رسالة مفردة موسومة

بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب

العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه قلت الجملة الثانية في العلم الطبيعي

وفيها ستة فنون اقول العذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها

على العلمين الادنى والاعلى يطلب من مفتاح الكتاب كذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى

الى ان قال يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب

سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال

الاجسام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد

وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها

بمعاضدة من تأثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم

يخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات لانها

الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في احوال النفس وقواها فان النظر في

النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النبات ثم في الحيوان بالبحث

والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس و

قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يخص

بالحيوان بل وما يخص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما

مع كثرتها كاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة التجربية كان في الغالب مبناه على الامور

الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب

الامكنة والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا نحذفها بالجملة عن هذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول

من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول في سماع الطبيعي

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او للنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قوائم ثم ثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ ستتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان تعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا وقد بين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدئ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراكهما شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه

له مبادٍ اربعة اثنان منهما داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم

المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة ما هو

متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ متبع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان

ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه

الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وشعر

الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه واللاحق ذاتي

له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث

نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبعية كلما ازدادت قربا الى الحيز

الطبعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبعي فيه مبدأ

ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة النوعية

تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في نفسها اجسام

وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبعي وقد تكون مشتقة امامن الصور كما في

قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالارادة

والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة

فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا

مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا

ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين للبعض بالتقدير الوهمي فيا لتخييل على

تقديره وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة

بالامتدادات الثلاثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطى موجودا
او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة كفى ذلك فى الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات
موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت فى الوجود او الفرض لم يتغير الجسمية وانما لم يقل يمكن ان يكون
فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر فى بعض الاجسام كالمحدد للجهات
لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وجوده فى التغير وما يلحقه من هذه
الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه
الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه فى كون
الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف
مما ذكرته فى كون الصور من لواحق الاجسام ان اختلج فى صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة
او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتى توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة
الانسانية التى فى زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التى لزيد كالجزء من صورته بل هى اثر للطبيعة
التى فى الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح فى العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد
واسباب وقد تبين فى كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا
من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد فى معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التى هى مباد
تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التى هى مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما
انية هذه المبادى والاسباب فيتسلم ههنا وتبين فى العلم الاعلى فيكون من المبادى التصديقية
لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها فى العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور
الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادى التصورية ثم اذا كانت هناك مباد
واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومبادى واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة
فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات
اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما
سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة ما بها فان الاعم لورود مباد واسباب من الجزئيات متكثرة
يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه
ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص
انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها
الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها
الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام
بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية
الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات
وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة
اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية
لا تنقطع النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص
في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد
ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع
الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل
وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم تدرج حتى يبلغ التشخص
الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

مولوی محمد یوسف سلمه

مولوی نظام الدین سلمه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو المتشخص الصرف واما ما قبله فمتشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما وانسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من حيث
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن باي واحد من هذه الثلثة قيد ثمه مبدأ زائد
هو العدم ولهذا انخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدائية فهو مبدأ
بالعرض كما ستيضح **قلت الفصل الثاني** في الكلام في كل من هذه اما الهيولى
فهي ما من شانه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

٨

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور للمركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها
ومن امر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبته الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود
فالكان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان تكون ذاته متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادة مفارقة او مخالطة
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكتفي بوحدتها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا تكتفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
والاخشاب او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي يعني بها ههنا
هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل ما يمكن ان يرد عليه ايضا يشاركها
في الاشتقاق المرادف للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينية فلانها تشبه
بالصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة الجسمية النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول احد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان واختلفا في قوامية الاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقوم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فانه كان له مثال في الوجود

فكانه للنفس مع المادة الاولى ان قومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس

بالفعل فلا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة

بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى

مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه

بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا

بالمادة لكنه يلزمها اذا وجدا ان يقوم مادته بمفارقة كما في النفس مع البدن المقومين للانسان

او بمخالطة كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت

الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة

متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما

يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو

ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها اما

ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب

فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات

من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها

مدة يفعل بعضها في بعض ويستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة

فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة

وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات

وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال

للنوع وللحقيقة لكل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان
من الصورة ما يتكون و يفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا هيئة
تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل للقابل و يتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعيات
من الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل و كانه المعنى الاصلي وقد يخص
بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع
وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و
يقال الحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء
العمدة من حقيقة ما تركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما و تعرف النسبتان مما ذكرناه
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لقيته فانها جزء له يكون به بالفعل
كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة و هي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة
المذكورة في المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون
وتفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لابد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لابد فيهما من سبق عدم ما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضح
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدءا ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدءا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يحصل حال مقارنته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وانكان بالعرض لما يحصل الجسم
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل يتقدم عليه كما سيأتي وكان ايضا كانه ماخوذا في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولابد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
وانكان لابد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجود ما هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما يخلف
العدم المقابل له فثبت انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل من
قابل له موجود قبل حصوله ولا استكمال في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية
وكذا الصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها
واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير لان الاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها
انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد
لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير
بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير
من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث
سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون
حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود فليس
بين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ لان اصطلح على
كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص
المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ
له في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة
مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال
والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق
كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

للهيولى في الاعيان بل اذ ليس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يعقل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي الاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة لصورة وغير مستديمة لها نعم سيلوح لك ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر كذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعدد الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الصورة وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود كذلك تشترك في ان لا بد لها من الصورة والاجسام المستكملة والمتغيرة اذا الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدء الحركة في غيره من حيث هو غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدء الحركة في غيره اما مهيئ يصلح المادة او متمم يعطي الصورة والفاعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك واذا كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون عليته لها ايضا عليه خاصة فلا تجب للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو علة لكل منها سوى نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدء اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كانت هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك وليتضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن ان بعضها صادرة من سبب خارج عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا ازما طريقة واحدة او متفنن الطرائق اما لا بارادة

17

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها والمرائي يجوز ههنا ان القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها بين فرادات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب ومن حيث هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة ومبدأ الحركة انما هو مصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة لقبول الصورة حتى انها تصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية او الاكمن خروجها اليها لكن لا يكون كل ملتة

الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد

بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية

وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع

ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات

لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من

الطبيعيات البتة والا كان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات

بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان علية ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فكانه

علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه سيعرف به الطبيعيات من حيث هي

طبيعيات تعرف المعلول من علله الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من

اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعي

ان يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها

علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل

الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فلينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وفي

نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها

على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها

مبدء اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدء الفاعل ولما قيل انها

مبدء للحركة والسكون يعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات

ما يتقابل فلو اريد بالمبدء المبدء التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع

المتقابلات بل فالمراد انه مبدء غير تام لها ويكون مبدءا للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيهما والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز

به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق

الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبع بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف

فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا

المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل

حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون

فيها الا ويكون هو مبدءه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ

لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي

ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد

بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة

فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت

الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى

النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا

لم يكن شيء من الطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به تحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك باحداث

الميل مما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت

لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس

الحيوانية وان كان مبدئيتها للحركات الارادية اولية فليست مبدئيتها لحركات النمو والسكون اولية

بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بان الطبيعة المحددة بهذا الحد

هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس
الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما تتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة والى دعي ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور لتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدائيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها المؤ
لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بالعارض

حركة السفينة او كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل الثقلة فهذه الحركة من حيث
انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعية بالنسبة اليها وهى طبيعية
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية ان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التى قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونمى النبات
وتحرك الحيوان فنظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التى تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون الى نحو ما طريقة واحدة او يكون بتفنن الطرائق مختلفها وايضا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة
البذور ونبات النبات ونطف الحيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجد منه في الاجسام التى قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراى لا يمنع من تجويز
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك في الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجوه التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يتبادر الى الراى على سبيل الظن والتخمين ووجه التيقن فانه ما لم يتبين ان الامر فيما لا يتجه له اسبابا خارجة
كما ذكرناه من صدوره عن الحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا تتوقف على تاثيره في بادي الراى فانك اذا
رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس وهو لم تكن قبل ذلك قد اطلعت على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكن انما تسليم هاهنا بتسليم الاصول الموضوعة وتبين عليه في العلم الاعلى ان سا

هذه الحركات التي لاتجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها
اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة اقسام اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية كبناء العنكبوت انما ينسب الى الطبع
لكن الطبيعة التي تبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء من جهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتاثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كانت صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالاشياء
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية ذا لطف وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بتنظيم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

٢٣

المبدء المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بان ابدع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وذلك واقتضاء تلك بهذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخيل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته فائض عن الواحد الحق ويتقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فانه لم يكن رمزا ما ولا فهو مما لا يصغى اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته والطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والسلع ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليتمكن شخص آخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من مبلاه بالخلود **واقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضيهما لذاتها بل لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده ملائكته الذين يفعلون ما يامرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد

من الافعال الطبيعة واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجاً
عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي
بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية
اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان
صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض
حيث يكون الموت في حقه توريطاً في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة
النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصالحهم
ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا احق
بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود مراعاة
للمعد ان يقضي هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة
والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك
على الفاعل وهما كانهما مبدءان غير قريبين وانما القريب للمادة والصورة والفاعل علة
للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي
المبدأ لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهي هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي تحصلت
في المادة فتقومتها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست
الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
اقول اما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية

الحقيقية للجسم بالاجل طبعت الصورة فى المادة والاشتراك فى الغاية ليس على ان غاية توحد

بالعدد ويشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات و

لعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية

والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت فى الفاعل ثم الفاعل

والغاية كانهما مبدءان غير قريبين من القريب لمادة والصورة حتى لو فرض انحائهما عن

الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية فى الوجود فى الاعيان بتوسط المعلول فالغاية

والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها فى الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها

والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها فى ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية

والصورة متحدة بالماهية فان صورة الانسانية هى المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية

وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة فى النطفة هى التى تحركت النطفة اليها وهى التى حصلت فى

المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى

الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدى وغاية من حيث انها اليها تنتهى

وتنقطع **قلت** وكل من مبادى الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة

او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما

جزئيا او كليا **اقول** كل من المبادى الاربعة التى للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات

او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا

وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين

ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات بالاجل نفسها يقبل الشئ كالمادة

الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضادها والصورة التي اخذت للمادة مادة لها او للتي حصل

بها فهو لم تخل عنها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقية له الفساد ها عند كونه او مع صورة لا تضاد

الاخرى ليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو

طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا حصل المائي صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة

الذهبية للذهب التي بالعرض ما تقارنها اما نافعة كصفار الزيبق والكبريت او لا كثير من عوارض

اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء

كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك

الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدءا

للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه

ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق

ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقلها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا بل مبدءا كثيرا

ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير

منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها المتحرك لا لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة الطبيعية

والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء

لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير

ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كشف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرض

كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض

الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و

قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى

٢٨

فللصورة الاول و بدن الانسان للصورة و المادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية و للصورة بالفعل
ظاهرة و الصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب و الفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل و بالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه و لا يحرقه بالفعل و تتفاوت القوة بالقرب و البعد كقوة الصبي على الكتابة و قوة
من له ملكة الكتابة عليها و الغاية بالفعل و بالقوة كالصورة بالفعل و بالقوة و قوة العلة
بازاء قوة المعلول و فعليتها بازاء فعليته و المادة القريبة كالاعضاء للبدن و البعيدة
كالاخلاط و الاركان له و الصورة القريبة كالتثليث للمثلث و البعيدة كذي الزاوية
له و الفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار و العضلات لتحريك الاعضاء و البعيد
كالنفس له و الغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء و البعيدة كالسعادة له و المادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية و المركبة كالاعضاء للبدن و الصورة البسيطة
كصورة الماء و المركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور و قوى و الفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب و المركب كالجاذبة و الماسكة للجوع و الغاية البسيطة كالشبع للاكل
و المركبة كالجمال و قتل القمل للبس الحرير و المادة الخاصة ما يختص بالصورة و لا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته و العامة كالخشب للسرير و الكرسي و الصورة الخاصة
كفصل الشئ لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق و العامة كالجنس للشئ و الفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه و العام كالهواء المغير لاشياء كثيرة و الغاية الخاصة
كلما يريد تحركه بعد لقاء البيت و العامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له و لشرب
الفسيح و المادة الجزئية ما تكون مساوية لما بازائها من ذي المادة في العموم و الخصوص
كالمادة الشخصية للمادي الشخصي و النوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية بان يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة

الجزئية والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو

جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب

لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض زيد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا

قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكرها

ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الغباوة ان نجعل لشيء اسبابا

موجودة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بيرا فعثر على كنز او ملوك

فيه جزم الاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من حفر الى ان

يناله ومن يميل على زلق في شفير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي

يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدر الشيء

لا بالسبب فديمقراطيس واشباهه يرون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واشباهه

لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة

لا لغاية بل بضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت مخلص البخار الى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلا

فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على

ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع تشويهات

والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما

يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول

لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل

الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليست اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى الروية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ان اعدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متأد الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بالبدل لكن كل ثان من المدد تقع الاستعداد فيه اقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما نضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن زيد فهي غاية ضرورية في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية منساقة في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما بانضمام ضميمة اليه لصيرورته بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

بالمرتجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل فيها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذ انسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب سببا ذاتيا له وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدء ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي
الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة
او مشقية فيشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او المشئوم واما ما سببه طبيعية فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك من زعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان يكون بمجرد
البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او غير ذلك ان من المبادي البخت
والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة بسبب الاشياء الا انه
يعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه بخت سعيد حتى
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا مما يأتي ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة
يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مريد العلة المجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البئر في موضع
فيه كنز دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك
في البئر وبالجملة فقد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من تيسر له ولكن يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهما

فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده و
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة و اخطؤا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو مصدر الاشياء
لا لسبب وهولاء قد افترقوا ففرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوطوخس واشباههما يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب موجب لا غاية مقصودة لكنهم يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى بانعم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل لكنهم يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد فبرد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع اتفق بهذا
السبب الضروري ان يحصل لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق لاحياء الارض للنباتات
واعدادا قوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الاشكال
الطبيعية التي يتوهم انها للغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح وليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت واما
اعتراف القائلين بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
تروم الطبيعة لمضادتها اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهؤلاء نساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تليق بها
لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا صورة المحددة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حادة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
ثقيلة والى سقف مظلة ترى لا ئقا باحجار ثقيلة ترسب وترسو والثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب لتمايل في بقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المواد من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة
او الشعيرة وتربيهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء
باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من التهيئات كالكيفية والشكل والاين
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان تكون
ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة لظهر فلاح
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر فالظاهر ان

اذا لم تكن لمعارضة ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما توهم ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا ليكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد تحوه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتنافية من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التروي فيها يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات يتبلد ثمة وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من حيث هي علة عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا انا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة للملائكة العلوية المضطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنكر الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

وأما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب أن التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة إلى المقدار اللائق لنقصانها أو غلظها أو لضعف القوة أو تحيرها واضطرابها فتكون إصبع قصيرة مثلاً وهو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في الخنثين ونحن لا نضمن أن الطبيعة تستطيع أن تحرك كل مادة إلى الغاية المقصودة بل يجوز أن تقصر عن إبلاغها إياها ولا أن لإعدام أفعالها غايات بل إنما ندعي أن الغايات لأفعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وإن لم يكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فإن المادة إذا فضلت حركت الطبيعة فضلها إلى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها وأما قولهم إن بإزاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشوء لغاية كان الذبول لغاية فالجواب أن نظام الذبول أيضاً لغاية وإن لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن إنما كان يجب أن يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سبباً مركباً من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به أقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سبباً بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي أن كل حاصل للأمور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل إنما ندعي أن فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير أن يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث إنه ذو نظام ويتجه إلى غاية وإن لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب التشريحية فعلم انه لا ريب في ان الامور الطبيعية
تتساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة ولا تحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ولتغذي الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وبالجملة كان كلاما في اختصاص الطبيعيين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة هو البخت والاتفاق
لكن بان لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فح ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

واذ ليس موجباً لها فلابد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجباً لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقياً فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلاً كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعاً لا دائماً ولا اكثرياً والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤدياً اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعاً بل واجباً بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سبباً اتفاقياً بل موجباً ومن احاط علماً بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان واجباً عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين كان مجازاً واما ما لا يكون سبباً اصلاً ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعدة او شقية فيستشعر من حضوره عوده بما اعتيد من السعادة والشقاوة فيقال له الميمون او المشؤم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه علت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا العلم

الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فتبقى البقية لكن قد يكتفي بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فهذا يجاب بالغاية فانها علة الفاعل في فاعليته لا بالصورة واذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية فيها تادية العلة تمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر بالبعيدة المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما افسد راي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان لبعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوحيا تها اقول لما كان وجود الامور الطبعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون بعضها متضمنة في السؤال فانما يوتي في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفي بالبعض كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحوج للحاجة الى الانتقام فكل ذلك لم يحوه

من العلية بصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذا السوال كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السوال عن الصورة ودلالة كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالعيره او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث انها صورة موجودة لان السوال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السوال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السوال للفاعل كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل وتصعب فيها مادية العلة تماميها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السوال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة ولو تضمن السوال الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تكون البخار فيقال لتكون منه مطر او لطيف الحرارة وقلبها شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعد المائية من اجزاء اخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيئة ما كان او متقاربا له في الجملة وانما يكون التهيئة للصورة اللاحقة للهيولى فيهما
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وبالفاعل الشوقي
التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كما اذا سئل لم كانت
المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كما اذا سئل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كما اذا سئل لم صارت هذه الحديدة
لا قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدء بعيد
فيهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه في لواحقه
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل لذلك فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
ليظهر فيها الصورة باثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة
وكان الفحص عنها تشغلا بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا يتصور الا في
محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل شانها ان يحكم في بادي الراي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا يوجب النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية تحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات النوعيات مفتقرة في التحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يستكمل العلم بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكلم بنوع عوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبعي يعطي برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات وآثار هؤلاء قوم منهم الطبعيين اعظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فاتنا بعد الا اعراض لواحق هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرای اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم تقف علی خصائص الامور الطبیعیة ونوعیاتها التی هی صورها وایضا ان ارادوا بالمادة الاولی الغیر المصورة فقد قعدوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو فی ذاته امر بالقوة ثم ان السبیل الی اثباته انما هو بلحاظ الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلک فمن این السبیل الی تثبته وان ارادوا المصورة فلم یخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقیاسهم ذلک فاسد فان الحدید لیس موضوعا لصناعة یستنبطه بل هو غایة فی صناعته وموضوعه الاجسام المعدنیة التی تشتغل بحجرها وتدویبها وفعله هو صورة صناعیة فصاحب الصناعة التی موضوعها الحدید کالقین فانما یبتدی صناعته بعد تحصیل الحدید بالتصرف فیه حتی یعطیه صورة هذا التقریر بافادة الشیخ فی تقضیهم وهنالک انقضیهم سبیل آخر وهو ان الطبیعی یلاحظ الصورة من جهتین جهة کونها سببا للجسم وجهة کونها من اللواحق الذاتیة له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولی لم یبق فی ایدیهم من موضوع الصناعة الا الهیولی الاولی وسدوا علی انفسهم السبیل الی نیل بالتعرض الهیولی لا البصر افیتها بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانیة لم یمکن لهم ان یبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهیولی لکونها صورا فلم یکن شیء منها موضوعا لصناعتهم بل غایة ما لهم ان یثبتوا وجود الهیولی لو امکن لهم ذلک وان راموا رفضها من الجهتین کان الامر افحش ولا یخفی علیک الجواب عن قیاسهم علی السبیل قلت

المقالة الثانیة فی اللواحق العامة للاجسام وفیها ابواب الباب الاول

فی تناهی الاجسام ولا تناهیها فی الانقسام والاعظام وفیه فصلان الفصل الاول

فی عدم تناهی الاجسام وما یحذو حذوها فی الانقسام وتبیین فیه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التی لا تتجزی الجسم المفرد اعنی غیر المتألف

غير المتألف من الاجسام تحصل في الواقع كما هو عند الحس و الا تألف في الجسم من اجزاء بالفعل فان كانت
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التألف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده ويتسبب تجزية الحركة والتحليل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الحركة اصغر من اقسام الجبل في البطن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع
ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول اقول واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الحجم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التألف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا ابطل تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان منه التأليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل والجزء انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التألف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تأليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به صالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستأنف مع بطلانه

بما مر هذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان كون الاتصال جوهريا للجسم فان استصعب الكيف
يطلب اثباته بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث عن عوارض الجسم من حيث الحركة
والسكون او نحو ذلك لبعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع
من خلال الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق
ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين
وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم
متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة
فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه
متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا
من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان لم يكن عرضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث
الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون
او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الاثير ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق
بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر
نظر في تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الا تالف وان مفهوم
التالف من الاجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بلا حظ التحقيق
جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه لبعد ذلك من حيث انه عارض او عدم التالف منها ولذلك تم
ان الباحثين عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى
يستقر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي فربما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم
الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه انه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب
فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه
الاستحالة تركبه منها ثم او يمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التالف
من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة
اولا او بعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو
حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا
عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء
ونحو ذلك فمن لوازمه وملتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في
ذلك ليستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى
نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة
الوهمية توطية له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة
واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفى عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال
عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر
كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي
في العظم ولنرجع الى التفصيل ما في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مولف
من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة
ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء في امكان
ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط بالا

مالا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان تتركب من جزئين من الارض متماسين
من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط
ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الجسم البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة ويرجح
يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة
للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ذي مقراطيس واما ان
يدعى اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مولفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم
ذلك رأي اولئك ولذلك لم ننتهض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم
المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس لا يغالط فيحكم بالاتصال لعدم دركه
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومولفا في الحجم من اجزاء بالفعل
وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى و
الصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل
لان المولف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة
لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او
جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر
فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند وشرذمة من الاوائل من اليونانيين وهذا الشق من
الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها فح لا يحصل منها
تأليف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر
فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز فلا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا
بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لاجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين المتمائزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وفا بالان لفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و للقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جليها واهيتها واقوى شبههم ما يستند الى زينون وهو غير زينون الاكبر وطالما اعتصم بها المتشككون منهم الامام الرازي وهو لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية تتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور آنفا لنفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم منه تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب مماسة الجزئين عند تماسهما لا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا وستجيء حل الشبهة في اول الفصل

فصول باب الحركة ومحصله انه ان يريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيلوح متصل كالمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين اجزائه كالنقطة بحسب الانقطاع او القسمة وليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم
فليس فيه آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل الفرض بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان نفرض آن آخر يليه واذا ما نفرض لفرض الانقسام
او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية
المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل ذا اجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود في ذلك النحو من غير ان يكون وجودهما ظرف لا زمان في الآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان
والمستقبلة منهما في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم سيوجد فحضوره
فباطل عند ارادة الآن بالحاضر وان يريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من بين الجانبين فلا نسلم
عدم انقسامه ولا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة وكما يمتنع تألف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة امتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع
التألف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية و
ههنا شبه ربما يتمسك بها القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة فى انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعنى وجوب تناهى القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء منفصلة موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل فى الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهى كل منهما فى الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر من سبيل بحريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر فى كل مرتبة مما يحاذيها فى المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية او الكسرية فى الخردلة قبل وقوفها فى الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الالات مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن تقسيمها الى صفائح غير متناهية تغمر وجه الارض بل تفضل عليها والجواب لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتميز الحس بين مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضرورى ولا مبرهن عليه قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التى لا تتجزى فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها فى الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة بعد واحدة فما كان بديهيا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما تبلغ كثرته الى ان تغشى بها صفحة الارض وعرف تقدير الجزء الذى لا يتجزى حتى يعرف انه

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها المشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون
في ايديهم اذا سلم ان اجزاء المحددة لتغشي الارض غير التعجب ما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير
موثوق به فالذي لا يكون مثبتا لاستحالة مع نفي تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهي
الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل ولا فاني مكانه اذ لا
يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى لا تناهي من
انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء
بالفعل ما لم يتحقق هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية
والاقسام التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان تكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع
زمان متناه واما لا تناهي القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه امكان قطع المسافة في زمان
متناه لانها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل
منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء لا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء
اقسامه مفروض اقسام في الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكساغوراس وفيثاغورس من الاوائل والنظام من المتكلمين
لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيكات فيها ادعوا بها فامنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم
لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء
غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المركب
وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء
موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم
هربوا من القول بالجزء الذي لا يتجزى ثم لزمهم القول بها مع لا تناهيها وهذا اشنع من الهرب من المطر الى الميزاب وتحت ... فهم من ...
الجزء من اصحاب الجزء ... القائلين بتاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم ومن ...

ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على هؤلاء الحشوية
سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ انقيورس من هؤلاء الى الطفرة وهي ان الجسم
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد منه ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما
في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع نعل تشير
بعلها التجأ من تشبه بانقيورس من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك
مثالا من قرأن الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة التامة والاخرى القريبة من
المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل يلتزم بعضه بعضا فتبين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولم يفهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان
تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط يسكن
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا
بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل السكن احدها
ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب مولانا مع
ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
لاعتقادهم ان القسمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم
للزام ان قد تشنع اليه النظام ان التداخل بل تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في

فی الجهات واقل ما یمکن فیه ذلک ثمانیة علی ما یراه الجبائی وذلک بان یوضع جزان فیحصل الطول

واخران علی جنب ذلک فیحصل العرض واربعة فوقها فیحصل العمق او ستة علی ما یراه العلاف بان

یوضع ثلثة علی ثلثة او اربعة علی ما یختار بان یوضع جزان ویجنب احدهما ثالث وفوقه اخر فلا یکون

کل جسم من اجزاء غیر متناهیة وبهذا القدر یبطل کلیة رایهم لا رایهم بالکلیة فاذا اردنا ابطال رایهم بالکلیة

اضفنا الی ذلک ان الجسم الذی حصلناه من اجزاء متناهیة العدد متناه فی الحجم قطعا والاجسام

التی اجزاءها عندهم غیر متناهیة العدد هی ایضا متناهیة فی الحجم بالحس وبرهان تناهی الابعاد لا خفاء

فی ان الحجم اذا کان انما یحصل من الاجزاء ویزداد بازدیادها وینتقص بانتقاصها وکان الجزء الواحد

عاد اللکل مع کونه مرات غیر متناهیة العدد ضرورة عد الواحد کل ما یتالف من الاحاد یجب ان یکون

نسبة حجم جسم حصلناه الی حجم جسم من الاجسام الغیر المتناهیة الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الی عدد

الاجزاء لکن نسبة العدد الی العدد نسبة متناه الی غیر متناه فیکون نسبة الحجم الی الحجم کذلک لکنها نسبة متناه

الی متناه لتناهی الحجمین هف والاحسن ان یقال ان الراس اذا کان الحجم یزداد بازدیاد الاجزاء فاذا بلغ

ازدیاد الاجزاء الی اللاتناهی بلغ ازدیاد الحجم ایضا الی اللاتناهی فیکون کل مؤلف من الاجزاء

الغیر المتناهیة غیر متناهی الحجم لکن الاجسام کلها متناهیة فی الحجم فلا شئ منها بمؤلف من الاجزاء الغیر المتناهیة

فبطل رایهم بالکلیة وقد سددنا من قبل طریق هربهم الی التداخل ثم انک عسی ان تعلم مما قد علمت

فی الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزی متناهیة او غیر متناهیة وتحلیلها الیها

وقبولها القسمة لا الی نهایة من غیر وجود الاجزاء فیها بالفعل ان مقدار الجسم اعنی الجسم التعلیمی الذی

هو کمیة الجسم ومقدار صورته الاتصالیة الممتدة فی الجهات والسطح الذی هو طرف الجسم التعلیمی من جهة انقطاع

امتداده فی جهة فیکون ممتدا فی جهتین والخط الذی هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده فی جهة

فیکون ممتدا فی جهة وکذلک الحرکة المنطبقة علی المسافة وکذا الزمان المنطبق علی الحرکة لشابه الاجسام

فيما ذكر من الاحكام ويتبين من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول اللهم

الا بحسب الفرض الاشكل بما يفرض وما لايمكن فرض قسمته الى جزئين متقدم ومتاخر ويكون

جزءه المتقدم احق منه بالاولية وبهذا الا لا نهاية وسياتيك بما يعرض من الشبهة في اتصال

الحركة والزمان وحلها **قلت الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي

في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم مقدار وعدد مادي

مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمع الاحاد ومرتبها

غير متناه بالفعل في جهة ب وتفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او بالسوية على

آب بحيث لينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج

ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري

البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما

تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر به الانقطاع بل

مجرد التفاوت وايضا لنفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين ج

من طرف د الذي يلي جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتاتى حدوثها

مع غير المتناهي الا لما قالوا من انه لا بد يحدد وثها من اول نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي

اول نقطة المسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول

نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اقول من انها لو حدثت لكانت

في آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها

من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي مع لا يتاتى ذلك في الزمان المتناهي بل يختص بما يطابق

لا تناهي الابعاد مطلقا او نفرض لنفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد

بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الخطين ضرورة
وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة **اقول** الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح به
في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس كمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له
ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا المعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عدّ بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عدّ بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن اب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه اج جزءا محدودا فاذا فرض
تطبيق ج ب الجزء على اب بحيث ينطبق ج على ا فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يساوي الكل الجزء
هذا والا انقطع ج ب دون اب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه اب الا بـ اج المتناهي فيكون اب ايضا

متناهيا مباحث وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على أ ب يظهر التخلف فيجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق

الانطباق بادراسته وعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين

متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او فرضي

واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين يتلوه من الآخر ثم انما يظهر التخلف بينهما

بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة الزائدة واذا تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل

يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية

المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدء بحيث

ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة

العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها

وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير

لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع معين يباين به في الاشارة

سائر الاجسام من المبين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل

من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى تطبيق الوهمي فيه

فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج

او الذهن معا وان امكن تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينتهض البرهان على استحالة

اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان

متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدء

على المبدء والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الاعداد فرع

الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى فتطبيق المبدء ينتقل

نحو خاص ١٢ نظام

الزيادة فيما له اتساق الى الجهة الاخرى واما ما لا اتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط ههناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء مفصلا
فيقع في التطبيق ترتب ولا يتناهى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجاز الى ما يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية فكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
وذلك لانه ان اريد به التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد به حكم العقل بان في الجملة الزائدة
ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى في مؤنة اقامة
البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يتفطن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في اجزاء الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في الدهر
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني الكائن
بحسب الخارج من المحالات التي لا تصلح ان تبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن
فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لنهض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن
ذلك بعض حزم الاخيرين بان الهوية السابقين او اللاحقين لا تتناهى الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجود بالفعل بجملة البرهان واما لاتناهيه في جانب
الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة
الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر
عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وبعينه هو بان التناهي بالفعل على
سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر فحضور
عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة
دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان لموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما
كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدع الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد
وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب فاذ ذلك لا باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات
ان اخذ بالاعتبار الاول حينئذ انه غير متناه لم ينهض البرهان على احالته لانه وان تحقق فيه الاجتماع
لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يشعر بالحكم التناهي
انما يجري فيما احاط الوجود بالفعل في افق التغير والتقضي لو كان لا سابل على التدريج فالماضي
والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكلية بهذا يحصل كلامه في الافق المبين فقيل لا شك
في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار وتساويها
في ذلك الماضي والمستقبل ولا يتصور فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية
الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما بنى هو نفسه انتهاض البرهان في
الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعترفت بهما بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار
في المستقبل لفقدان الترتب والانحصار في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يتحقق اذن في البد
اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لم يبلغ

احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات
والمتمسك به في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ
فقلده دون مولانا زاده مع تعرضه هٰهنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه كما نص على عدم تناول هذا البرهان
للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلزم سقوط ما حول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان هذا البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتب
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين ولكن نصف قطر من كرة
مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى ب
مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لا ب الغير المتناهي اي بحيث لو التقى
على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها ولا يكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وهذا انما يتم لو
وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان ما لا آن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث

٦٠

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن تقارنه بالنظر الى نفس ماهيته

كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار

الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته بهنا لنقطة نقطة من الخط الآخر فانها

لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من

الموجودات بالفعل بل اعتبارا معتبرا لكن لا يضرنا او تبقى زمانا بعد ما احدث في آن كالعقود

الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط المنقطع بانقطاع الحركة عند مسامتتها

والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و

ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على

سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا آن هو

طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو محدود

فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة

والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجمع الجزء اللاحق

مع السابق فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين

ينطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له

اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة

على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون

موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تمامه في كل آن جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط

وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين

المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين منه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض

حركة بها للخط الاخر المنقطة فيه هذه المسافة هي التي كلامنا فيها الا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان فذلك لان آخر انات عدمه السابق ولا يمكن فرض ان يكون تاليا لذلك الآن حتى
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول هذا التفصيل ما ههنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها
امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما وآخر متأخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي تمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم اولا عليه اولا لها ولا اواخر فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فالتي الى دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يتصل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
منطبقة عليها وعلى مسافة الخط الزائلة بالموازاة والا فلها آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسافة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده فيما سوى كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسافة

الخط الملحوظ وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحادثة بالحركة فللسابق من عدمه رأسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن كذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا محالة لوجودها آخر آن الزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه مع اوانه حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل والافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فحق لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب البداية فلا يكون حادثا هذا او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لا الى نهاية الا انه لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على ما لا يمر وزمان غير متناه وبعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة مبدأ وهذا البرهان يبين بطلان اللاتناهي في الابعاد مطلقا والاول يبين على بطلانه في الابعاد والثالث البرهان السلمي

٦٢

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج المتزايد معه كما ان خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل يوجب خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان انفراج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين فكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين في اطراد الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين الغير كذلك فان فرض ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية فيهما ان فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام عنده وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مر اشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت**

الباب الثاني في المكان وفيه فصلان

الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته كاد ان يكون من الفطريات ان هناك

مايسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والثقلية شاهدة به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف
الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان تخيل العامي امتناع وجود
شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة
تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان
فاذا توسعوا اطلقوه على الوسع للشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به ونهاية ما يجب عنه
ويتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال اليه انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به فهو
اما البعد غير المادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه وانما
جسم الحاوي فمن تبرع تيسيرا من العامية يجد تجشمه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى
بل سطحه والاول باطل لان المكان اما فراغ موهوم ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا
مجردا موجودا وهو ايضا باطل اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه
لا يرجح له حد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى
المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا
منع من ان يدخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان
وجوده ولو مع الجسم فطري ولذا تسمعه مفطورا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام
مكان ولكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح تحرك فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف
الاجسام يتنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها لتماثلها باقية بعينها ولا يرى لها انها
على فرض تبدلها وايضا انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد يمنع نفوذ الجسم بلا علة فيلتزم التساوي والتمكن
الوهم لعدم الفه الاجسام لا مكان لها ويحسب المكان للكل وفي منع الثالث فان التحرك بالحقيقة ما يكون مبدؤه الا فيه ولا
كذلك الطير فهو ساكن ان ريد به ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي حاله تحرك عليه مكانه

حفظه او ليس ساكنا ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامات المقام
الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ماهيته اشياء
فنقول يكاد ان يكون وجوده فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عندهم ولئك من قبيل توهمه للباري تعالى عند
هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم يختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان يتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان نوقش بان النقلة مفارقة للوضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام
وصيرورة الشيء فوق او تحت ايضا بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك
فاقول فذلك الوضع والترتيب انما كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بكليته
بجسم او اجسام يكون لها محالة سطح او سطوح من وراء يحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن فيه وينتقل عنه فقد ثبت
المكان والا فيكون لا اجسام متباينة ويكون بينها فضاء متقدر يمكن ان يتحرك اليه الجسم
ويسكن فيه ويختلف باختلاف السعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب ههنا ان يكون سطحا البتة ولا
بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل
حين يقصده المتحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت المكان

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لاشيئا محضا وقد لاح بطلانه ههنا وقد بلغت قوة اهل المكان في ظهوراتيه الى ان التخيل العامي يمنع وجود حيّز مطلقا لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعد التخيل انطباعه على البعد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حيث كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمين كالاكوان جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم لا يسع معه غيره وهذا انقص عن حقيقته ولعلك تبين بما علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون شركا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو لذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالات يتأتى فيها ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق اذ الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تبين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي الا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

قائما بنفسه لما تعرف في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره
فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر
منه او الباطن لغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من
الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب او صورة لكونها اول حاو محدد او انه بسيط ملاق
لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان تحرك فيه هو بسيط محوي بما ضم
ابدا لا بد وان يكون لكل جسم مكان اذ ان حركة الفلك اينية فلا بد لها من مكان كله باطل لا حق ان
المثبتة انما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال لا يحتمل ان يكون نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل
من تدرع وتدرج قليلا من الغاشية وان لم يرتبق بازع الخاصية يعلم ان محض الحاوي لعرفي
الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حينئذ بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يحتمل نفس الجسم
الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني
كونه بعدا اخر مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل اذ الا فاما ان يكون فراغا وهو باليس ويسمى في
الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه فيما او ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون المكان قد يعزى اليه
ما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يأول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده ... احتواء الجسم مثلها وهو ايضا باطل لوجهين الاول منهما يبطل وجود البعد
المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته لا مرجح له
حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا معينا كان للجزء ما للكل
ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله

٦٧

المستلزم لجهة القوة الموجبة الى المادة على ما ستقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية مقدارا
لها لو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا
البرهان ههنا لا يكاد يفيد احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني
منهما يبطل كون للمكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام ممتنعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها
عنه ليس للمادة والسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد ازداد او لم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه
بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وبهذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا يجدي تجريده عن المادة وصحة اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يحله الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه اراه ادنى تشبع
البرهان تقضي باستحالته بحيث يكاد يوسوس في ترك بكيده ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع حلول الابعاد الجسمية في البعد المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارج
دون الفصول على انا نقول لو اختلفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحة
تتناولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين ودون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان المساحة

بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم

جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء

المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان اخلها الابعاد الجسمانية

اولى فليعمل بها اقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذ بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو

ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول و

المشائين فاعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او يعلقه لو لم ينبه

على فساده فلنورده اولا ونبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده

ولو مع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف

الاناء بعد يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان

لهما وح لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اوردوا لابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه

وكانهم من هيهنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البداهة او ارادوا انه مفطور عليه لانه موهم لانما

او انه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان يجيد

في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان

ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهبت

الاجسام لا الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان

وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك

الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح المحاذ

وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان السطح لكان المسافر

المحفوف ظاهره بكر بابس ساكنا وان ساح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

اصحاب البعد للموجود من فطرة البداهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعاد بالجسم
لكن الوهم تنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ويلتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن البعد بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا ذاهبا في آنا المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم
البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سياتي وعن الثاني وهو الزام ان لا يكون مكان لبعض الاجسام لزم
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم انما الف من الاجسام ماله مكان فيزعم
ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه يمتنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على المتمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدا الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسياتيك زيادة تحقيق لهذا انشاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته عن امور ساكنة او الذي حصل
وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان احد ما ناقيس
بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على ان سلم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا العدم تبدل الامكنة عليه العبرة للمعاني دون الالفاظ ولو حسبوا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر ان يد باو
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فنلتزمه لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقضي بكونه متحركا في

في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان نعرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة

قلت **الفصل الثاني** في ابطال الخلاء واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلو عن متمكن والا فخشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من الاولى وفرض ايضا حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان يجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه لزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذا نبهوا بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يرد حجم الماء المجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملاء ما خلاه وهلم جرا او انه اذا رفعنا باطن اصبعنا وعن سطح املس بحيث لا يتخللهما ثالث فانما يتقل ما يجاورهما من الاطراف فخلى ...

يجب خلو الوسط وبحيل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي
يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة وربما تكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة
بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من
متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منهم لا مع اصحاب السطح كافة
احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك
السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا
مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت ليس الراس من غيرنا على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون
لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم
لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقادير فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فينتقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تبكيت
اصحاب الخلاء وتشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة
قاطعة مسافة محدودة بميل معين فيكون لا محالة في زمان وليفرض حركة بمثل ذلك الميل
مثل تلك المسافة في ملاء ويكون النسبة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك
الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء
الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع
المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض
الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما ادعينا انه بما يبطل وجود المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد بانه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتامل فيه واعترض على الحجة
بان الخ لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل انما مع فرض معاوقة على نسبة مخصوصة
فيجاز ان يكون الخ هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود بل انا نقول ان زمان الحركة
في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
او ضحها صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير هذا الجواب نمطا آخر وهو انا لو جعلنا الملزم الكلام
حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها غير وعليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فيجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل الخ اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزوميها
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

او صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها ايضا محال

محالا لكن فيما اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت

وان كان المشتغلون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب

ان نعلم ان الاستدلال باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم

كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم

كل محال وقد اعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء

نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة فيتفاوت القدر الزائد

بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء

الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من

الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة هذا الملاء من معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض

في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة

في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما قابل

القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون

في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء منها حركة ايضا فقد وقعت حركة

في اقل من ذلك الزمان فلم يكن مستحقا لنفس الحركة ثم ربما ناقش بان قطع مسافة

معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحد زمان الحركة بذلك

الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد

الزمان باعتبار معاوقة قوام الملاء للميل ويتفاوت بها الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في

اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

فی مسافة یمکن ان تقع حرکة فی تلک المسافة فی اقل منه بازدیاد القوة والطبیعة انما تقتضی الحصول فی المکان فکیف تقتضی التراخی فیه لکن لما کانت مفارقة للمکان لا تتمکن من الوصول الیه دون الحرکة اقتضت الحرکة فی المسافة التی بینهما واما تحدید زمان تلک الحرکة فکلا فان ای حد یفرض منه تکون الحرکة فی اقل منه اسرع وهی بالطبیعة الیق ولیس للسرعة حد ینتهی الیه فالمیول الطبیعیة لا یمکن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا وانما یظهر التفاوت بینها عند المعاوقة فیختلف انکسارها بالمعاوقات وحینئذ تتحدد حد من السرعة وتتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حرکة فی مسافة معینة بحد من السرعة متعین باعتبار قوة الطبیعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق علی المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انتصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا انتصفت القوة مع اتحاد المسافة والمقاومة تنصف السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة تضاعف السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف ای واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه کان الکل انما تتحدد به لان قدرا منه یکون بازاء الباقیین فیکون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فیختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد فی تحدید الزمان فی الحرکات الطبیعیة من معاوق وکذا فی القسریة اذا کان لقاسر طبیعة بقی ههنا اشکالان صعب یصان ولهما انهم یستعملون هذه الحجة فی مقامین تارة فی اثبات المعاوق الخارجی وابطال الخلاء بفرض حرکة فی خلاء وحرکتین فی ملائین یکون نسبة معاوق الارق منهما الی معاوقة الآخر کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء الی زمان الحرکة فی الملاء الآخر فیکون زمان الحرکة فیه کزمان الحرکة فی الخلاء فیکون الحرکة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة کما عرفت وتارة فی اثبات المعاوق الداخلی

في الحركة المعتبرة وجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل
طبيعي في مسافة محدودة وثانيا مع معاوقة ميل طبيعي وثالثا يكون نسبة ميله الى ميل
الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركة كزمان حركة الخالي
وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات
مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول
في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق منع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد
زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة
في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في
الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما
خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نسلم
لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين
قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا
في الحركات ويزيد في الملاء بسبب قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف
قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة
في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق
الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى
مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق
على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق
في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

لنسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل المعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم یتحصر عدد المعاوقات
فی حد اذ کلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدها
تلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة
معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة
الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق
لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا معاوقة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق
اصلا فنمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة
المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما متعاوق لکن المعاوق
فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة
المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة میل بمثل ما عرفت واظن ان الحجج اذا استعملت فی ابطال
الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کادت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان هناک
خلاء وارسل فیه حجر منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی
البتة لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا لکانت هناک قوی
متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی
اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الحجر
من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما
اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشیء من
اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یجد الارادة حال الحرکة من عنده

والبطور على ما جوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم فمنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم تساوي زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وتنبيها ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل لضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان عموا ان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من تلك المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل اقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي الا حركة وليس هناك امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس بمنكسر به الميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه معوق عن مقتضاه من غير الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل ويتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره

الشيخ اول ما تخيل الخلاء لاصحابه لخلو الهواء وذلك ان الظن العامي يكون ان ما ليس بجسم ولا جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة يكون ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلم يتخيلوا

الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم شيء بل ابعاد خالية فاول من ما م

تنبيههم ما اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم باللمس ان الهواء جسم فمن الذين

اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله

زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها

انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالي باطل فان

الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد واما اذا كان هناك خلاء صح ذلك

بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى ومنها

انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملأه جسم آخر فلا

يمكن ان ينتقل اليه والمالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله

الى مكان هذا اولا لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه

الى مكان هذا وبالعكس فلتيا مل في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي لهذا الملاء يجب

ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك ايضا يجب ان يملأ المكان الذي

خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان ثانيا لما انتقل اليه هذا لما عرفت بل غيره وكذا الكلام

في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا فرضنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا بصفحة ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان الهواء الذي يملأ الفضاء الذي حصل بينهما انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض و للمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا ذهبت الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا وجاز لنا ولم يكن سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيرات وتقبيبات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم بذاته قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيتخلى عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يتخلى عن شيء من مكانه وتحل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة وان کانت حاصلة فی زمان الحرکة وکذا فی آن یفرض فی ذلک الزمان غیر الآن الذی هو طرفه من جانب الابتداء لیس حصولها علی سبیل التدریج والانطباق علی الحرکة حتی لا یکون طرف حصولها آنا اصلا لکنها انما تحصل بالحرکة ولیس لحدوثها اول آن بل کل آن یفرض فی زمان الحرکة کان قبله جزء من زمان الحرکة فکانت فیه اللامماسة فیجوز ان یتحرک فیه الجسم المالی من الطرف الی الوسط فعلیک بالتامل الصادق قلت

الباب الثالث

فی الحرکة بالشعریة بمعونة الحس بحیث تنخرط عند العامة فی المحسوسات وانکا ضنیناً عن اداب النظر فی اقتناصه بتبیان الالفاظ المستعملة بالتطلق بنحو من الاشتراک علی معان مختلفة فاذا ریم البحث عنه عمدنا تعیین المراد الی قول ضابط لتفصیل للمفهوم الجملی وان لم یکن فی نفسه اوضح بل مساویا لذلک الجملی وحتنبت عما یشبه الدور تمییز اللازم وتمهیدا لما ان تبتنی علیه الاحکام وتمرینا للمتعلم لصناعة التعریف وذلک مثل تفسیرنا الحرکة فان الموجودات یستحیل ان یکون منها شیء بالقوة من کل جهة والا کان کونه بالقوة ایضا بالقوة بل منها ما هو بالفعل من کل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخری فهذا قد یکون خروجه الی الفعل دفعة وقد یکون بتدریج وهذا ما نعنی بالحرکة وان کانت تطلق علی کل خروج علی خروج الی این ولولا ان الدفعة والآن والتدریج وقولنا یسیرا یسیرا انما یدرک عند درک الزمان والزمان عند درک الحرکة لهان علینا ان نقول انها خروج من قوة الی فعل لا دفعة او لا فی آن او تدریجا او یسیرا یسیرا لکن کل ذلک ینطوی علی نحو دور فسلک مسلک آخر وذلک ان کل ما هو بالقوة من وجه ولیس یتدرج الیه کما ان حصوله کمال له کذلک تدرجه الیه هو اول بالنسبة الی ذلک وکمالیته للشیء انما هو من حیثیة کونه بالقوة فی ذلک وفی هذا ایضا فانه انما یکون متحرکا بالفعل ما دام هو باق بالقوة فیما یتحرک الیه غیر واصل الیه بعد وهو ایضا بالقوة ظاهر فی حصته من الحرکة نفسها غیر فارغ بعد عن تحصیلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت

فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق

معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول اتصاف المتحرك به بين المبدء و

المنتهى بالضرورة وهي الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا

على قرار الذات واجتماع الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو طرفها اعني الزمان فلا تكون

هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة

في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط

وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء

وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا

معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق

عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها

بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود جزئه

واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف

بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة فلا توجدان معا

بل احديهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزية وبعدها

حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وجودها بانه كيف يتاحد حقيقة

من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وجودها متوسطة بوجدة الزمان والمتحرك ما دام

متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر ياتي فالآتيان حد زمانها ويزاح الاول بانها موجودة

لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

البرهان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح
للاتصاف بهما والثالث بانهما موجودة بوحدتهما في زمان واحد فان انقسمت كانقسام
الى ماضية ومستقبلة لم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال
بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل
من الماضية والمستقبلة توجد في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك
امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك
فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ الانقسام
الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة
فانما ينهض الا فيه على نفي الوجود في آن بالحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا
كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس ينخرط
عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية
عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل
او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث
عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه
تفصيل للمفهوم الجملي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول
في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد
لما ينبني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين
تميز بما له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم لصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
نقله المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا تتحقق الا في مقولات نعدها بعد و
والحركة قد تطلق على كل خروج كذلك تدريجيا في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الايني فلا يسمى الا وكان بعض علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا او لا
ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يوخذ في حديهما الزمان والدفعة يوخذ فيها الآن والآن يوخذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة انه
يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلما ان حصول له بالفعل كمال له اذ هو برائه من
نحو من القوة وتحصل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يحصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك وما به يصل الشيء الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكمالية هذا للشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان في معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن نظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذلك من جهة الحركة المتصلة التي سنبينها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عليها كمالات اخرى تكون هي اول بالنسبة اليها لا سيما اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا للكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدء الى المنتهى ولا شك انها لا توجد بتمامها في الاعيان بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدء والمنتهى وربما الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد متصل في ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا جزئ احدهما تجزئ الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان وكل آن يفرض في الزمان فانه ليس طرفا للزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان لا جزء منه ليس طرفا للحركة بحسب وجودها في الاعيان لا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين يمتنع تحصيلهما في الزمان يكون احدهما قبله وثانيهما ماضيا

بالنسبة اليه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وتنقسم الحركة ايضاً الى ماضيه ومستقبله باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فيها من الحركة ثانياً
وبالعرض ولا يكون الزمان كالحركة ولا شيء من اجزائهما موجوداً في آن اصلاً وهذا هو معنى كون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان وانما لهما الوجود القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ
ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية ويثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان نفي الوجود
الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما تشير اليه كلامهما والثاني من المعنيين للحركة الذي يجري عليه
الاسم واقعاً عليه معنى التوسط وهو كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعاً ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن نفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في شيء من اجزائها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركاً وليس فيها تغير اصلاً نعم
يتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركاً لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركاً عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا شك
ان ههنا حدوداً متشخصة موجودة بالفعل واكواناً فيها كذلك في آنات كذلك وان
الكون بين المبدء والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجوداً بالفعل الا متشخصاً
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما اثبات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس

ذلك اختلافا يوجب تكثر المعنى فى نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب فى الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة الانطباقية ولا وجوده فى الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود فى مسافة تا وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود فى كل جزء يفرض فى تلك المسافة وذلك الزمان بل فى كل حد يفرض فى المسافة وكل آن يفرض فى الزمان فانه وان لم يمكن فى وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا ويوجد شئ معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو زينون الاكبر وكان برمانيدس من شائعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفى وجود الحركة تارة ونحو نفى اتصالها اخرى ونحو نفى وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك فى وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشئ لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها فى آن الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثانى ان الجسم موجود قطعا فى آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو فى ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهى منفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك فى اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة ولا يمكن الاتصال بين الموجود والمعدوم والثانى ان الموجود منها هى الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون تمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة هى الموجودة بالفعل تكون متحازة فى الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة كذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متمايزة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين
الاول ان الحركة تمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة وحدانية
من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت
واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام
المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل
فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود
الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى
ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا
في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا تكون تلك الحركة ولا شيء
من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان او في آن
يفرض فيه حدا مشتركا بين قسميه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون
موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا
اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة
فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة
بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها
في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان
وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة
منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر و

استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان

واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما

في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من انصافهما بالانفصال

الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك

حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة

فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان

الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن

بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او ان وجوده

كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا

في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وتفصيله ان وجوده

لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن

وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس

على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع

وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف

بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة

الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان

في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا

الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

انما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه واما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما المستحيل
ذلك فيما يكون قارا لذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى ينصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدته باشتراط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى شيئين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واجزاؤه واما امثالنا فانما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنقض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا فانها حاصلا في الآن وشكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتاخرين انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود في الاعيان انما هو راسمها ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني فهما قاران فيه لقاره وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فانهم لو بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن حينئذ تنزاح الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك ولا تجوزان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا

91

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس كذا على البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه و
كذا لا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما
كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها و
من ان تقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم يعلم فيها صريح النطق الطور والبراءة
عن شبهة التشكيك فهي حرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها او
يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة ومع انها لا تندرج في مقولة واما ما يظن من ان الحركة
في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال
هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول
فان التسود واشتداد الموضوع في السواد لا السواد يشتد اذ لم يبق السواد الاول عند
الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة
مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من
النوع مع تبدل التشخصات ومراتب المتزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع
زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الا ان
فيها وينفرض في كل آن منها غير ما ينفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك امر
يتحصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وينفرض له في كل آن يفرض
فرد متوسط من ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما ينفرض في آن آخر اما بالنوع او بالصنف
او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتأتى في الجوهر اذ لا بد لها
من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك فرد مما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان تخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الاخيرة كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو ان التدريجي لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن بل انما كان له متى فبتمامه الزمان فلا يكون للموضوع بحيث يتغير له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي وان لم تنطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من جنسهما الى شديد سريع وبالعكس ففي المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر عنه الفعل او الانفعال واما الثاني فبين الضدين منهما زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان تأتت الحركة فيما لحقته بالذات تأتت فيها بالعرض وكذا الجدة اذ كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلازمه في الانتقال

فالتبدل انما هو اولا في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن تفطن قوم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان تسلم الحال
والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة تتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها قوة
للقوة وبعضها لا قوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتنقص فتكون
دفعة ولا ندري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع
للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يتدرج له من جهة ما هو بالقوة كمال وحديث تبدل
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين وتحليل بان الموضوع
طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال
في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان
ينقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين
على ان حركة الافلاك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحركة يتعلق
بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك
ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه من مسافة
وما تجري هي فيها متوسطة بين المبدأ والمنتهى تتدرج فيها هي فيه الحركة ومن مقدار للتدريج
هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما سنبين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل للحركة اي لما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا كان

95

كل جسم متحركا دائما فانكان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فانكان ذلك بيّنا

زائد ولو بشرط فتم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو

بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك

دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة

الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات

والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض وهاربا عن بعض

باي شرط اخذته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل

ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك

ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف

عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك

الا ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين

كالسواد المحض والبياض المحض وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين

الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة بهما مبدء

ومنتهى البتة ويوجد بينهما مع ذلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدء ومنتهى لحركة واحدة

كما في حركة الفلك مثلا فيكون مبدأ واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر و

مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي لعل المذهب في ذلك ثلثة الاول

انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها داخلة

في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف

والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها القائل
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تعد
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد
وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا
عند الاشتداد اولا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول
وزيادة منضافة اليه فمثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس التي تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل
لا تبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فلان مراتب
التزيد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول مع زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود
فلا تكون خارجة عن تمام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
وينفرض في كل آن منها فرد غير ما ينفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون للمتحرك
حينما يتحرك فرد يحصل بالفعل مما يتحرك فيه وقد عرفت انه ينفرض في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا وح لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

97

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل وبعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة

ومحوضة الفعل بحيث ينفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن

آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة

في مقولة هو هذا الا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما

المذهب الثالث فيلزمه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في

شيء منها واما ما ذكر وا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا

يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجواهر والتسعة الباقية

بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها

على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس

معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك

فالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول كيف لا ومقولة ان ينفعل ما هي الا نفس الحركة او النسبة اليها وعلى الاول

ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يدخل في

عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكون هذا

عدا والنسبة الى الحركة مقولة وايضا الحركة نفسها اما ان لم يعد ها مقولة فلا بد من دخولها تحت مقولة الى آخر البحث

الثالث انها اي المقولة التي تقع فيها الحركة لا تقع فيها فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه

قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان تكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل

فلا يكون الامر محصلا بالفعل مما فيه الحركة بل تماديه المتوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض

في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير أن تكون تلك الأفراد حاصلة
بالفعل وهذا إنما يتصور فيما إذا أمكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة إذ لا بد للحركة من
موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فإذا أمكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز
أن يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما
في الاستحالة فإن الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما إذا كان ما يتوهم موضوعا
للحركة إنما يتحصل بتحصل ما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة إلى الصورة فإنها جزء مقوم له
وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة تكون الموضوع
لا محالة متقوما عليها بالتحصل بصورة ما فإما أن يبقى تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا يتحرك فيها
والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه أو يزول فيزول ذات الموضوع هذا إذا كان هو الجسم وتحصله إن كان
هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد أن يتحصل بالفعل بصورة محصلة أخرى
ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة وإذا حدثت
تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجب نفي الحركة عن الجوهر إلا أن
في نحو تقلب المني في أطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يتوهم أن انتقال المادة من صورة إلى
أخرى يكون تدريجا حتى يظن أن في الجوهر حركة لكن الواقع هو أن للمني مثلا تكونات وانتقالات
من صورة إلى أخرى دفعة فيكون بينا بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا
وهو متوسط في الكم أيضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا توقف الطبيعة عن التأثير والمادة عن التأثر
وذلك لأن المني يستحيل أولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني إلى أن تنخلع عنه الصورة المنوية
ويصير علقة ثم يستحيل وهي علقة إلى أن تنخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تنخلع عنها صورتها
وتصير عظاما وأعصابا ورباطات وأوتارا وغيرها ثم تستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فههنا حركات لا في الجوهر كما أن فيها

كثيرة يشبه الحال فيها القرب للمتصل حتى في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فقطن حركة واحدة متصلة واما
المقولات التدريجية وهي متى ان يفعل وان ينفعل فالتمثال الحركة فيها ايضا واما اطلعك على جلية الامر في ذلك هو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن
قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس الشيء فلا يكون له متى الآن لا زمان واما ان يكون مسلوا الزمان كان يفعل
والانفعال فانه بجملته لا يكون الا في زمان فلا يكون الموضوع بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون
متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة مماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن بل يكون الانتقال من حد منها الى مجاوره فقط من
ذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي ان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك منها في كل آن فرد لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك
التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد او التبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فكان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في الكتاب بها الشيخ ان يصير الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين او التسخن والتبريد كذا التسخن
والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقفة البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا يعني الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بل تغير يسيرا يسيرا احركة كمال
لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن لك في السرعة والبطوء ليسا بحركتين والاصلين لا في الفعل
[illegible] كيفيتين [illegible] والانفعال [illegible] ان تقول عليه انه لا بد للحركة [illegible]

مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرض مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس او ان الحركة
التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ تشبه
ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
أخر والتحقيق هذا انها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة
بالذات فيه اولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان يكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي
حركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان لا حركة في الاخفية انما
بنفس الحركة في السخونة تعد بلحاظ الاضافة الى سخين ضعيف ومع لحاظها الا ان تكون حركتين بالذات في الاعيان
تكون احدهما بسبب الاخرى فلا تنزل فان ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق
الذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله فيكون ان كان النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي وهي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن لذاتها ولا حركة انتهى الكلام
فيها لتعرف بما مر في الاضافة وانما تأتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسيم الحال والملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما تكون
هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع
يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما تكون
هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل
يكون دفعة قال الشيخ ولا ادري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء فليس الامر كما ظن هؤلاء
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول
ولا نعني بالحركة الا هذا اعلم تبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فليسقط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا بأس فان تبدل الموضوع على ما ذكروه صحيح في النمو
والذبول لا في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنقص مع انهم
يكون بها حركتين ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق نعم
فيشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لمفارقته اما بزيادة تنضاف الى الاول و
به على التدريج كما في النمو وبنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع باقية بعينها

كما تتوارد الاشخاص فان بدن مثالي شخص الانسان الباقي بعينه مدة عمره ان تتوارد عليه و تبدل الاجزاء بالزيادة
والنقصان بل بحجمه و تبدل المقدار الحاصل في التخلخل والتكاثف بتقدير تحققهما ولا شك ان في النمو والذبول المقدار
والتكاثف يتبدل المكان فيكون حركات اينية ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون من انواع
فيكون بان حركتين في الكيف وذلك لانهما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلا منافية وشيع التبدل
في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين اذا الكيف يجامع الاول ويجيز الاول حركة في الكم والاخرى في
الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين متنوعتين في موضوع واحد كالتدحرج فالحركة فيه كالنهوض اي
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمال حتى يكون اول
بالنسبة اليه وكل منهما بين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا شبهة في انه يقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث
ما هو بالقوة فلو كان السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان مضادا امرا وجوديا يجد انه آخر فيكون كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدمه
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتقدم
السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الشيء لم يتحرك
هو ساكن البتة مع كمال الاين اخر عن سكونه ولو لم يات بشيء من المعطى الاول والثاني في حد السكون لما

لما لم يعتبر شرط التقابل على الوارد بان ياتي في حده بما يقابل الكمال وحده باما بالقوة وح يلحق السكون
بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة وانت قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي
الملكة فيكون السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يلحق به
الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس متحركا وكذلك الجسم في ان كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فذلك التقابل قابل للنقلة
هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقال وقس على
هذا عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة فليس يقابل السكو
ن لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينيا متمما
قد يقال انه سكون في اين لانه عدم حركة فيه **قلت الفصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة
وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدأ والمنتهى ولا
بد من وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء الثاني
زمان فاتصل الزمان هو اعني الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية
علما بوجوب المكان فيها ان الطبيعة تشتد اخيرا والقسرية بالعكس واولى المتصلة بالوحدة التي على الا
او الاستدارة لان توهم وجود المنفصلة على المركز اولى وكذلك التامة واولى التامة ما ليس من
شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميتها لعدم
قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة ويكون وحدته بالنوع والان الاضافة الى الموضوع عارضة
للاعراض وانها دخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت تعتبر في

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا انها لا تختلف بالنوع بل لكان
ولا بد فيها بالشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة فنسبي الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المتقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت
كذلك كما اذا كانت حركة من مبدء الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة فيصح
ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف
ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية
والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين
للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية
او طبيعية فهي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان
بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء وبالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية
وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس
القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة ما يناسبها ويعتبر في الخاصية ويقابل كلا من وحداتها
كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة
متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك
منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد وتعددت الحركة
ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو
شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الی مبادی امور کائنة او غایاتها مثلا فیتوہم فیہ آنات یتکثر بها فی الوہم دون الاعیان وکذلک الحرکة المنطبقة علیه کما تعرض لحرکة الافلاک بالقیاس الی الشروق والغروب لکن اذا کانت الحرکة واقعة فی جزئین مفروضین من الزمان یفصلهما جزء او اجزاء منه وکانت منبتة فی البین لم تکن واحدة بالعدد فی الاعیان البتة لعدم الوحدة الاتصالیة والوحدة العددیة فی المتصلات ملازمة للاتصالیة فهذا هو المعنی بتعدد الحرکة بتعدد الزمان واما ما فیه الحرکة فتعدده یوجب تعدد الحرکة بالضرورة وان اتحد ما منه الحرکة والیه فان الحرکة من مبدء مسافة الی منتهی علی الاستقامة تخالف الحرکة منه الیه اذا کانت علی الاستدارة والحرکة من البیاض الی السواد من طریق الدکنة تخالف الحرکة منه الیه من طریق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جری مسافة متصلة الی اجزاء وہمیة کان حال الحرکة باعتبارها کحالها باعتبار الزمان فان کانت متصلة کاتصال المسافة لم یوجب تکثر المسافة فی الوہم تکثر الحرکة الا فی الوہم وان کانت واقعة فی جزئین من المسافة یفصلهما جزء او اجزاء منها وکانت منبتة فی البین کانت الحرکة متعددة بالفعل فی الاعیان واما ما منه الحرکة والیه فتعددهما یوجب تعدد الحرکة وان اتحد ما فیه الحرکة ضرورة ان الصاعدة مثلا غیر الهابطة فلاح وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد فی وحدة الحرکة کذلک الا انه اذا اشترط وحدة المتحرک والزمان وما فیه الحرکة استغنی عن التصریح باشتراط وحدة ما منه والیه ضرورة ان المتحرک الواحد فی زمان واحد فی مسافة واحدة لا تکون له حرکتان مختلفتان فی ما منه وما الیه فلیس یمکن ان یصعد ویہبط مثلا بمقابل اشتراط وحدة ما فیه الحرکة فی غیر المسافة یغنی عن اشتراط وحدة المتحرک والزمان ایضا فان المتحرک فی الکم او الکیف مثلا وان لم یکن له حین ما یتحرک کم او کیف واحد محصل بالفعل بل له فی کل آن یفرض فی زمان الحرکة فرد من ذلک غیر ما له فی آن آخر الا ان له من ذلک امر واحد مبہم یتحرک فیه ولا یکون ذلک الامر المبہم الواحد بعینه لتشخصه المبہم لمتحرک آخر

البتة ولا ان ذلك المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانه لا يجوز

ان تبقى بعد القطع الواحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اول

هذا اذا جعل ما فيه الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر فى بادى الرأى فانها قائمة

بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك

فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين متعاقبان عليه و

لا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع

وحدة الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة

بعينها فضلا عن ان يجيئا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل فى هذا كله رد

الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض وردها الى وحدة الموضوع

المحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع

عدة على تحريك شئ بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء فى جواز

ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص وتكون بعضها صادرة عن محرك

وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك

الاول وابتداء تاثير الثانى زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحرى ان

تكون الحركة واحدة فى ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الوحدة

بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد

المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغاير الا يوجب تمايزهما بالذات

والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافى كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة

الشخصية والمؤثر فى المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء فان قلت انما يأتي في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعها في التاثير ولا الى كل
لتوارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر واحد ولو على التعاقب كما ستنقح
ك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو علة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالموثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستديرة التي
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء
اولى به ووجود المستديرة ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا [illegible]
المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة التي على الخط
او الاستدارة او بالحري مجر بها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما يتوهم
وان لم يكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

او الاستدارة او ما يجري مجريها ثم ادلى ذلك بالوحدة ما تكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامية ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة يتناهى فتتم وعلى المستديرة لا تتناهى فلا تتم فساقط لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فتكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة منوعة على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسها وفي شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها اختلفت الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك

ذلک المبدء الی ذلک المنتهی علی الاستدارة فان المسافة ههنا کمختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة

فی الخطوط لکما ستتضح اما متصلان او لا زمان لمتصلین فالاختلاف بینهما ینبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلفت

مامنه وما الیه وان تفق ما فیه اختلفت الحرکة وذلک ظاهر فی الحرکة الکمیة والکیفیة لوضوح ان الاختلاف

بین النمو والذبول وکذا بین التسود والتبیض نوعی انما یقع الشک فی المکانیة کالصاعدة والهابطة فربما

یظن ان الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بینهما فی ذلک بالنوع

فان عرض لاحد الطرفین ان کان قریبا من جهة الفوق وللآخر ان کان بعیدا عنها فذلک لا یوجب اختلافهما بالنوع

فضلا عن ان یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما کذلک واما الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة فظاهر انه ایضا

فان طرفا واحدا یکون مبدء بالقیاس الی حرکة ومنتهی بالقیاس الی اخری فلا یوجب ذلک اختلافهما بالنوع

فکیف یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشک ان الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة وان کان

عارضا للطرفین من المسافة من حیث هما طرفان لکن الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث ان حقیقتها

تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد فیجب ان یکون من مبدء الی منتهی بالفعل او بالقوة فتتعلق

الحرکة بهما من حیث وصف المبدئیة والمنتهائیة فاختلاف الطرفین فی ذلک وان کان بعارض

لکنه یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفین فی مفهوم الحرکة من حیث عروض العارضین

لهما وذلک کالاختلاف فی التحدد بالاطراف لا یوجب اختلافا نوعیا فی الشمع وتختلف بحسبه الاشکال

المتعلقة بالشمع اختلافا نوعیا هذا ما حققه الشیخ ثم الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة انما یوجب الاختلاف بالنوع

فی المستقیمة واما المستدیرة المکانیة والمستدیرة الوضعیة خصوصا ما یکون منها لجسم متشابه الاجزاء

جسم کذلک او فی جسم کذلک فلا فان المبدء ههنا یکون هو المنتهی اذا لم تنقطع الحرکة قبل الدورة اما اختلاف

الحرکتین فی کون احدهما قسریة والاخری طبیعیة فهو اختلاف فی امور خارجة عن ماهیة الحرکة وان کانت

لازمة فلا تختلف به نوعیتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان یکون نوعیا لانهما اضافیان تعرضان الحرکة بالقیاس الی غیرها

109

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة تعينها فى السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة

بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا تخصان بجنس واحد بل ينقسم كل جنس من

الحركات اعنى الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشتداد والتضعف

فتكون حركة اشد سرعة او بطوءا من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا تكونان فصلين للحركة لان

الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافى ولان الفصل الواحد الذاتى لا يكون مقسما لاجناس

مختلفة ولان الذاتى لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا

كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى البطوء كما فى القسرية او عن بطوء الى سرعة

كما فى الطبيعة ولما الواحدة بالجنس فانها تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد

وذلك كالتسود والتبيض يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان احد بالجنس الاقرب اعنى اللونية

والتسخن ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب هو الكيفية المحسوسة فانها

جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعنى الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اى اللونية والتسود

والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من اللين يشتركان فى الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى

اى الكيفية قلت **فصل** فى مضادة الحركات ولا مضادتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة

السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى

هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية وانما تتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما تقع

واحدة منهما الى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان او المساواة كما بين الكمين او بالشدة والتضعف

والمساواة كما بين الكيفين والاولى هى المعتبرة فى الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لكن المسافة

فيهما وهى على وجهين فانه كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيتساويان او يفضل احدهما

على مطابق الاخر فيتفاضلان او بعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا توى ا

١١٠

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول او يتفاضلان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن
ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فحينئذ يظهر المقايسة بينهما والثانية
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين او بعيدة كما بين سواد وبياض من حيث توجههما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من القبيلين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان مع البعد بها بعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **قوله** مضايفة الحركات
هي المقايسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان للزمان بالسير غير يجوز ان تعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان
اقصر او التي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المسافة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لها ما تقطعها بحيث يجري بينها المقايسة بالزيادة والنقصان اي الكمية من الزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية فمن حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى
تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يقال المثلث انه مساو للمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال للمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون
بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث بل يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن ان يركبها
على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او يزاد عليه حيث ينطبق
بعضه على تمام الاول فاما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة
القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل
كلا او بعضا ولا ان يجعل احدهما بما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم
مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يحيل صيرورة المستدير
مستقيما فح يمكن التطبيق بالقسمة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان التقوس
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاويتين مستقيمتي الخطين وبين زاوية تكون من مستدير
ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين حادة او
بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين هذين المذكورين
نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يكون فيهما نسبة المساواة
اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين ذراعين مساويين وبعيدة
كما بين [illegible] باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطى
الجانبين على السواء او لبعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تنقسم
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف كل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى
على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقة لابتنائهما على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية
لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية البعد عن الحقيقية
من ثانيتي البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف لا يتأتى عن التطابق في السواد

١١٣

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما يكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التسود او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلاح لك انه لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما يقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية
اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى تتحرك فيه الا اذا ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها مجانسة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة الى حركة

السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المجانسة بين سافتي الوضعية والاينية المستديرة قد يكون

قريبة وبين سافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد

الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد وكيف وربما تجتمع و

تتبائن في ذاك تخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لاحالة لتعاندهما فيما تعلق تباعد

من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاقبا على موضوع واحد لا المحرك فان الاختلاف فيه

يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف متضادان فرض

المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها

بالطبع لا بالمادة فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا

لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و

ذلك بان تتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض بالاضافة

الى الحركة لكون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما

مبدء والاخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان

الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض من الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء

ومنتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض بضرب من تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس

الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها بالعدم

تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل يتحدان

ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة وما يظن انهما تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة

والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع المختلفين واحدا فلا تتضاد ان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في

موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالاينى في مقولة متى

115

لا تضاد كيف وربما تجتمع فان السخانة والثقل والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد حيثيات متباينة في
الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا لذاتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكون البرودة
موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان
في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف
واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس المضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس الى غيرهما وان كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباينتين في المبدء والمنتهى على ان يكون
المبدء في احديهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي لانه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند
فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين
من شأنهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتباينتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض تواردهما على حجر ويكون احديهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا
عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا
فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون ذلك تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا
مما له دخل في تقومها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
ما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباعدتين في الاطراف بل سنتلو عليك
ما ينقطع به لوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من ستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدءاهما متضادين دون منتهاهما
او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض
الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان لتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما
مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدءان اي البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين
نقطتان بهما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدء ومنتهى في الحركة
والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدء والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدء مبدء لذي المبدء وذو المبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدء والمنتهى فى المستقيمة لايمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير مضائفين كانا متقابلين بالتضاد واما فى المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما ستعلم واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لان المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر فى تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلى لا يمترى فيه وانما يشك فى الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بتحرير ما مر فى اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شئ وطلبا لشئ فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا جوهريا لتضادهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته لاندفاع ما قد ظن من عروض مفهومى المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين والظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباليتين فى الاطراف متضادتان فليس

التضاد تختص بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتضادتان في الاطراف كما انهما تتضادان بالذات تتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان

تتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين

من حيث كونهما مبدءا ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واري ان تضاد الحركتين من الوجه التضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد

فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب تضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين لتضاد الطرفين من الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه

متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن هنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما قد تفطنت

ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة بالاستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات اما من جهة تضاد المبدء والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متباينتين اوموضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك ولا بالعرض من حيث كونهما مبدءا ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلاح ان المستديرتين من المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فانه نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدءا جهروباعثة للشرقية يكون مبدءا جهروباعثة للغربية ايضا اذا كانتا تامتا الدور وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيهما ثم ما يفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في النصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءها الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المشتركة في الاطراف لا تتضاد
وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها بهذه الجهة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا
واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم والظن اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ولعل
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد
المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه **قلت** **الفصل**
لا يمكن ان تتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب متصل وآخر مزيل
اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول ان لم يسمح ميلا ولا يكون في الواصل حينئذ الميل
الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه

بالحركة بخلاف المباينة ولابد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث الثانية فبينهما سكون وقد يشنع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى وهو باطل ويجاب بانها تقف قبل الوصول
اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي مع انهما ليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لانهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم القتمة والعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق اخر سواء كان
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على القوس
في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على اخريه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون وهو مذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وجمهور المتكلمين **اقول** وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين في آن كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

خطا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومئ الى ذلك واما الحركات التي
للحجر في الهواء فالمّا فلا يجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى الغاية وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من يتبعهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كان لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان ما يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن على
ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يجب ان
عرض ذلك بحيث ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات تكون الحركة بطلاء منها ولم يمكن ان
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء يكون بالقياس الى المتحرك فيه احدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يمكن المانع الذي اورده بالقياس
الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل تحصل اليه وتنفصل عنه وهناك ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهنا

حد بالفعل بين السواد والبياض وسلم انه اذا لم يمكن فيه ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا اطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك ولكن
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب اذا فرض فوقها
سطح مستو بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا مجالا بكرة لو احيط بها كما في ابدا
ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تلقى
دفعة وتزول ووجب ان تقف وتقعد ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاز استحالة
بخلاف سطح ذلك الملاز يلاقي الصفحة وهو بسيط وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في
وجه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من كل
البسيط وجهه لم تقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية باوهام
رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب
منه انفصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن لا نمنع ذلك في الامور الطبيعية بحاجة عن الاوهام
اقول وتبين مما ذكره من حديث الملازة عدم ان يكون في وجه نقطة غريبة من جسم آخر
انه لو تصور النقض بملاقاة محدب حامل زحل مثلا لمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم لمحدبه نقطة من محدب
الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام او ليس اذا لم تدرك الآلات الرصدية
فيما فوق فلك الشمس بعد اختلاف المنظر الذي يوثر نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها
في تعيين النقطة بالحقيقة منا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة
ولا يمكن هناك التزام الوقفات ولا ابطال انفصال الحركتين كما سلك الشيخ اسلوبا آخر

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل حقيقة انا دفاع الشيء القائم امام المتحرك واحتياجه الى قوة
ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما لاجله هو
موصلة وان تكون هذه العلة بعينها التي ازالت عن المستقر الاول هي وان كان انما هي ميلا
بالقياس الى ما تزيل وتدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر ربما قارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى تكون لا محالة بحدوث ميل ويكون بحدوثه اول آن ليس وجوده متعلقا بما
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة و
مبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال الا ان ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده
فصح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل فيه مبدأ من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
والاشبه ان يكون الموصل غير موصل زمانا لكنا اخذنا موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده بعض فيما نقلناه عنه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور ثم ان الشيخ تنبه انه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فانحصاره بل الحركة له

المرمية الى فوق اذ الاقتب في صعودها رحىً بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا
بالقاء الرحى او الجبل في التزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة
حركته الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح الا انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على القائها
دون الملاقاة فلعله لا استبعاد في التزام القائها الرحى او الجبل على ان المستشنعات في العادة
ربما توجبه الضروريات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الخردلة والحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي
لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون من آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لا يلزم
منه ان لا يكون حركة عرضية اذ يكون بلا ميل فالخردلة بما يحدث فيه ميل هابط يلازم الموضع الذي
ما بين الجبل ويتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا يبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المتلاصقتين وبيان ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه
لو وجب السكون فسببه اما ثبوت ذلك السبب او اما عدمي اعني عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو ثقله الطبيعي او وجودي ما طبيعي او ارادي لا اختيار في فقدانهما في ذلك الحجر او قسري
من السبب الذي كان عنه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار ان السبب السكون عدمي هو عدم حدوث الميل
وذلك ان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية
جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط وهو عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا لكن جاز ان يكون
الميل في المبدأ ضعيفا لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه عن مقاومة الميل القاسر ويكون سبب السكون معه والملازمة
فيكون وجوديا لكن الملازم انما يعاوق بالشديد الميل ولذلك حصل السبب عدم الشدة وهنا ان السبب وجودي في ذلك الان

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة تحركه وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل**

حركة الشيء ذاتية له ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية منقسمة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى طبيعية
ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق اولا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما يكون طبيعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المعشوق مع ملاقاة القاسر الى
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما هي تحقيقه فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر
الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة
فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على
جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فهذه تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبيعية لكن انطبارها ميلا من الواجب بالنظر اليها العائق كالنار في التنار وقد يصدر عنها
الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح وقد
عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كالحركة الحجر المرمي إلى أسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية مع تحليل الغذاء غير طبيعي لكن إذا قيس إلى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
إلى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت أن ما يسمى تسخيرية وتزاد على الأقسام كحركة النبض إنما هي
قسرية بالقياس إلى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس إلى الطبيعة العامة للبدن
فإن النفس الحيوانية للبدن وإن كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فإن قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت أنه ما لم يكن معاوق و
لم تتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء لا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الأمر كذلك إن قصد إلا أن المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة إذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في النار فإن للقوة النامية إنما تحرك بالطبع غذاء لعوق طبيعة عن
إلى الجهات التي تحركه النامية إليها لكن الغذاء إذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كأنها طبيعية حقيقية بالقياس إلى النامي إذ حاله الطبيعي بدون تحرك قوته
النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر إليها تكون نماء طبيعيا للمركب لكان
لا تخلو عن عائق بالنسبة إلى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المسخن بالطبع هو في حيزه الطبيعي قد يزال عنه القاسر تعد كلا
معاوقة فإنها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار وهو على قوامه الطبيعي في سبيل الحجر
فإنه إنما يتحرك بالطبع إذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار أرق يلاء طبيعيا يتحرك الحجر فيه بالطبع

١٢٧

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدء المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في
الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدء فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدء في التقسيم كما هو بعيد خرجت عن المقسم الاولي داخلة فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدئها واما باعتبار بساطة المتحرك في الاسم
فمع بعده لا يجري فيها فح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعدد قسرية بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على تجويز مخالف لمقتضاها وهو مشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن الخطب بعد الاحاطة بالامرين يرجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت** الفصل الحركة
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان ثبتت
قارة فهي نسبة تكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن هنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل ما ثم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يغاير في
بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان القسر زمانا
يتجه سريها او حيزه الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم لمقتضاه
وان لم يستلم القاسر اما في بدء تكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعية فاذا نزل الحجر مثلا فالمطلوب
هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن ان كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد فوق الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون للحجر حسبان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيز الا ان الارض
غلب وسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان ان سطح الهواء

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان التحرك المرسل من المبير للتحصيل تشخص
هناك لانه اقرب الى المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب من الى حركة الحصول
ووضع من الحد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فنقول ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان
المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق يمنع عن التوجه الى الحالة الطبيعية
يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها لكونها
مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب وغيره وبعد
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة الى حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة
التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك
لا يكون كما لا له انما يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما متوجهة

مغمورة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الفلك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية بل كل مستديرة تامة
دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالمطلوب هناك بالعرض
ولا يتأتى مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء
الاوضاع الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في حوزته مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان لصورته التي يتجوهر بها او بالصورة
التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لعائق فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن مع انه لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدء تكونه كما اذا تكون الهواء في جوف
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال العائق ولم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا له
تحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية وشبهة في النقلية
فانه اذا انزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح البحار المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه المجزأة تقتضي ان تتصل بكلية الماء
ومعظمه كما عن ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ ان لا يقف الماء دون
حد وفوق الارض فان قال قائل ان عدم توقفه دون ذلك لصلابة الارض وعدم توقفه بالطبع دون ذلك
وبطلانه بهم الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا وقف الارض

اغلب واسبق فبلغت المركز واستندت به عاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب
انه يكون مع حيز واحد حسبان للطلب انه بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان ففيه انه كان الماء
يقف في الهواء حيثما كان لان سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية ففيه انه كان يجب حينئذ ان يلتصق الحجر المرسل من رأس البئر بالاقرب
اليه من قعر البئر بالحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الاشياء ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي هو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاته ايضا اتفق
فاذا كان بالمكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المصون في اجرة
مرفوعة في الهواء فان الاجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة
الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلف الماء في مسام الاجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان
الترتيب قريبا من الوضع احب كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة تتحرك اليها دون اخرى **قلت لفصل**
القوة اذ نسبت كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي لذاتها بل اما باعتبار
تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لاستحالة لاتناهي الابعاد
واستحالة بلوغ المقادير حدا لا يتصور اقصر منه او تكمم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما لكمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة
وتكون متناهية البتة لما مر او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا يتناهى
بحسب ابو بالمدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لانه تبلغ الحركة والزمان حدا لا يتصور
اسرع منه واقصر اما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال
كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في
غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا ضاعفنا
الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه وتفصيل الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على متناه
في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او ترتيبا لا فاذا تضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما
بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذا لوحظ توزيعها عليها وذلك
الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالكمية لا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي
بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هي فيه او الى ما هي عليه فتوصف بالتناهي
او اللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار
البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان محلها فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية ولا في جانب
اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن فرضه يكون
قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار يتأتى في الكمية المتصلة او المنفصلة اما
في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانب الزيادة
والنقصان لمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين
للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول ولا كان الاقوى ما يكون مدة استبقائه
الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة
اقصر او لا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني الاقصر مدة والاسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض

١٣٢

رامیان یقطع سهم احدهما ربع میل فی ربع دقیقة من الساعة وسهم الاخر ثمن میل فی نصف دقیقة کان الاول اقوی
من جهة الشدة فان لم یقو علی القاء سهمه نافذا فی الهواء مدة نصف دقیقة کان الثانی اقوی من جهة المدة
ولا مریة فی کون کل اقوی من الاخر من جهتین او قویت حرکة سرمدیة حافظة للزمان فالقوة القویة علیها غیر
متناهیة بحسب المدة واما اللاتناهی بحسب الشدة فانما یمکن لو کانت الحرکة التی تقوی القوة علیها اسرع ما یتصور ولا یمکن
ذلک اذ کل حرکة تکون فی مسافة وزمان یتصور قطع تلک المسافة فی جزء من ذلک الزمان جزء جزء وهکذا الا الی
نهایة فلا تکون حرکة الا ویتصور اسرع منها فان لم یمکن ذلک فلیس لعدم الحرکة فلا تکون الحرکة غیر متناهیة فی السرعة
بل وان انتهت الی نهایة یتصور فوقها او لم یکن اولیس فرضت حرکة سرعت بطل العالم لم تکن غیر متناهیة وان
لم یمکن زیادة علیها فی امتداد المسافة فکذلک الحرکة الیومیة وان کانت اسرع یمکن لکنها اذ لیست اسرع
ما یتصور فلیست غیر متناهیة فی الشدة واما فی الثانیة فمن جهة تعدد الحرکة اما بالفعل کمن یقوی علی رمی العدد
الاکثر عدة من اخر یکون اقوی منه بحسب العدة واما بالقوة لکن القسمة بالقوة للحرکة تکون بازاء قسمة المسافة
او الزمان ولا تقف الی نهایة فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا کانت کل حرکة غیر متناهیة فی العدة فیکون
القوة علیها غیر متناهیة بحسبها بل انما یعتبر من ذلک ما یکون لفرض احد مقداری مخصوص العدة الکثرة
فتتناهی او لا تتناهی لکن اللاتناهی فی العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة یرجع الی لاتنا
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذی یمکن هو ما یکون بتکرر المسافة کما فی المستدیرة والعدة فیها
وان کانت بالقوة لکنها قریبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تکون کالمبدأ تنقسم الحرکة المتصلة
الی دورات ومن ههنا ربما یتوهم کلامهم ان للافلاک حرکات غیر متناهیة بالفعل قال الشیخ ان
حرکة السماء اما بالمعنی الذی نقوله للمعنی التوسط فهی واحدة باقیة فیها ابدا ما تحرک واما الذی بمعنی القطع فیشبه
ان یکون کل دورة حرکة واحدة ثم الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فلخص ان لا نهایة فی القوة
انما یمکن بحسب المدة والعدة فلینظر انه هل یجوز ان تکون قوة جسمانیة غیر متناهیة کذلک فنقول لو امکن

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة
ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم هي القوة قوية
على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء بتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء فينفد
ذلك لتناهيه بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم فتكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل
فتبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا
يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة حذاء المدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل لان القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ويقوى على من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه مع ما يحركه الكل فان يتساويا في تحريكه من ان في العدد والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص فيكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما تزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل الغير متناه اما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل الغير يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ليظهر الخلف الكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام الملا في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه
المناسبات بالفعل بل نقول بالتقدير مناسبة بحسب الحكم بغير متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون والمجملة

العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد فنقول ان من القوى بحيث لو كانت
الامور توجد على نحو كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة متناهية في جسم متناه لما كانت
بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا
البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية
كدورات الفلك الثامن من الواحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الافلاك التي
والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من ان اقل من المتناهي
المبتدي من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من ترتيب كل منها
غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب حد ما بينا فلا تقوى على ترتيب ما لم يكن
الكثرة منتظمة اصلا الا في ترتيب حد ولا في ترتيب لم يتبين تناهيه من العلم فان قيل يجوز ان يكون
لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات
بعد المزاج لا تكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها
قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها تكون سارية في جملته فيكون للبسيط
اذن في حال الامتزاج محلا للقوة الحاصلة بعد المزاج ان لم يحملها حال الانفراد ونحن ناخذ جزءا
مقطوعا مباينا حتى يمكن ان لا يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منها وهو بحاله فنتعرف حال ما يصدر
عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل
ما ذكرتم من البرهان ينتقض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوى وما
انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة يحرك بعض الجسم ولا بعضها كله فاذا لم يجتمعا على
تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى الخلف قلنا انا نذكر حديث اعتبارنا القضية شرطية وتقديرية

١٣٥

ولتقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية انما تفيد فيه شوقا عزميا وميلا بها يتحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي ان لم تفد الا الحركة كان فلك قسرا وهو لا يدوم عندهم قلنا اذا افاد شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدءا للحركة الغير المتناهية بل لا يتبع فيها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ما فتبقى قوة دائما فتحرك دائما الا ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد فضلا عن قواها بهذا التقريب للبرهان القصي عما يرد عليه على حده وكلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث حق التفتيش مع بينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويحتج خائفا بانها يلزم ان تضعف او تنضعف او تكون لها نسبة اخرى والعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية لن متعلقها من المقوي عليه غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يستحيل حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان في ذلك بما لا يصدق اذ ربما يفيد للاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما تكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا تفيد انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها والا لست اعني

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء
الربع ولما بين ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيمكن
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة
متطابقتين منقسمتين كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان فرق
الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
ينقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنقص فان قلت ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيبات متعددة فاذا قسمت
القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجدت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيبات كل منها غير متناه ولم يكن اجتماع الترتيبات حد مختلفة فنصفنا
القوة بتنصيف محلها تنتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة

القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الازدياد لا سيما اذا كانتا مبتدئتين من مبدأ معين كذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الظاهر الخلف اذا ضعفنا الجسم في القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد او يكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة الضعيف بازاء الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يدخلها شبهة ولا تلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى انحراف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف

ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع ان اريد به ان يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحد بها انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون النقص في المدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ بنفسه يعترض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين وح لا يحتاج الى تجشم تلك المؤنة التي تحملها **قلت الفصل** وبالحري ان يبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه وضعه مخلى لطبعه فيكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته ويتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبعا وان الا لم يترجح احد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التحيز فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فردية بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه طبعيا الصير ورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس اليه خصوص فرديته فقدانها راسا واما المركب فلما لم يكن بعد عالم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسر بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيزا طبعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار ماله من تبة الخفة والثقل او بحالته المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركيب البسائط فلا يكون حيز مركبات النار السانج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** وافضى الكلام بنا الى ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبعية الى طبعية فبالحري ان نبين ان كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز مباين لما يساوره بالفرض معه من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد والجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاول للاجسام السفلية ككالالوان والطعوم والروائح لبعضها وتصور الريان في الحيز فوق
اوتحت الماء امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما امتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة بما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة مخصوصة
فرضية وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارجي اذا خلي كل جسم يكون لا محالة
له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السواء
فلا يمكن تعيين الحيز بسببه ما لم تكن للطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان والا كان نسبتها اليها على السواء فلا يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبعي
وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته مخلا من
غير ان يعرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا والحالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بلحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد فتقتضت طبيعته
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم هو
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التمثيل فانه لو ان تلك
الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان
تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بحقيقته ليس كذلك فان

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء المتفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي
ملقاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه ا
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز
اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا له لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل
عن البسيط المفارق لحيزه بالكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت
الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه لعارض فيمنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وفي المنفصل المماس
في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فيقتضي الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت فطبيعة الكل ايضا تجوز
ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب
الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر فلا يقال اذا كان الحيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متساوية بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شيء منها الا توجه الى كل منها البتة فان لم توجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى بعض
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن توزع الجزء ايضا بحيث لا يكون اقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم تكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة
الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم تتجزء وسكن في الوسط لعائق هو تساوي النسبة
كل الجسم الى تلك لعدة مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على
السوية مع تباينها ان امكن في ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الافلاك لا يميل الجزء منها الى جهة كان يتعين لها السكون لكن القسر انما كانت تقتضي ان تخرج
عن جوف وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فيكون سكونه بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع هو بحسب جليا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا انما يتجزء بطارئ
على الماء في الاعيان او في التوهم فيتعين موضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما انخلع ذو
جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص للاقرب الاحياز اليها
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التحيز
ليسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو ممكن تخليته مع طبيعته ولا بد من ان يتعين له حيز لا من خارج

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبتدع اي وجود يحصل من غير سبق زماني بعد ثابتة فان نوعه ان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بوضع كل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يتعين خارج المحدد الذي سنبينه وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة اولى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما بعينه حيز الجسم البسيط ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا محل لسنخ امكان الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على تحيز وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون لحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكماء قال في الاشارات انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه اذا تساوت الجاذبات وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم يخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شئ منها فالكل جملة الاجزاء وليس يحل الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منا وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من متشبثين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من شئ متساوية لانه اذا كان مكانا البسيطة متجاورين ان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ح ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا تركب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تحقيق مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان كل مركب
لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا ولم يحتبسا الا
جامع وان توافقت جهة حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء
على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك من الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلبت قوة احدهما واقتسر على
المزج حاصل كان المكان الطبعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والامساك
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجاذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يتلازم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما نقلنا او لم
باسرها بالفاظه لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع مستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والذراع انه انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا
قد يكون بحسبها متخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان الطبعي مقاومة تامة وان ساواه في الحجم فليتأمل

يكاد يلحق بالضروريات ان الكثرة تتبع الخفة والثقل ويكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب وان فرض
غلبة النار فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكان للنار
او الارض البتة بما اتفق عليه كلمات الشيخ وتلميذه الاتباع بالقبول من ان كل المركب كالغالب لم يبعد كذا بهم لكن علمت
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطبق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيها
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين فكان كل منها في حيزه والمركب بين الحيزين او يكون
البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب حيث يتعادل
قوى البسائط لكن لعل الصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حيزان لكل منهما في
حيزه او حيزان يصاعد الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فاما يتعين له
الحيز من جهة ما يحصل له من تبعية في الخفة او الثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فلحد
لكل ما عرفت من درجته فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فتبين درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا قسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة او الثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فضعف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فان كانت النسبة بين الكل عددية فاكثر فرض الواحد مقدارا بعد الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد هو مقدار احد بسائطه اولا فقد بان الخطب ذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة فى التساوى وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددى تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا امّا من الطرفين او الوسطين او كان باعيا فالمركب معتدل ولا يتصوّر الاعتدال
مع التساوى فى التركيب الثنائى من طرف ووسط بل المركب منهما يكون فى درجة ونصف من
الخفة او من الثقل انكانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفى نصف درجة انكانا متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا فى الثلاثى اصلا بل يكون المركب فى ثلثى درجة من الخفة او الثقل
انكان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفى ثلث درجة انكان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصوّر الاعتدال فى التركيب الثنائى من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصوّر فى التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما فى الثلاثى فانكان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف لقرينه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منها وانكان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف لقرينه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منها مثلا ان يكون النار
جزءا والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدله الارض جزء يكون المركب معتدلا واما
فى الرباعى فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره وكان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق كما ان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
ولما راد ذلك لا يكون معتدلا كان كل من النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزءين والارض جزءا ويكون

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزءا والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة فيكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل اكله اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبعية بلا نقص
شيء من قوته يجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرت كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تفيده خفة او ثقلا اعلى ما تقتضيه الاجزاء
الا ترى ان الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات
لا تفيدهما الصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف لم تكن
للمركبات من حيث هي مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها فان
الخفة والثقل انما هما للوصول الى الامكنة الطبعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المتحجرة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازنه في الحجم من المدرة التي تخللت مساماتها من الاجزاء الهوائية
وما يؤيد ذلك ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لن يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

بقدر ثلثی نصف قطره ای ثلث قطره لکن ینبغی ان یکون حیزه حیز الهواء اذ الجزء الهوائی یطلب السکون

فیه والناری یجذبه الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبین لا یبطل السکون

الذی تقتضیه الهواء قلت الماء یقتضی السکون فی حیزه ثم الهواء المساوی له انما یقدر علی اشالته الی

الحد المشترک بین حیزیهما لا الی حیز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر علی اشالة هذا المجموع الذی هو ضعفها الی

حیزها نفسها ولا الی الحد المشترک بین حیزها وحیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کان ذلک المجموع مساویا

لها وکان حیزه حیز الهواء ولا الی حیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کانت جزئین حتی یکون المجموع فی

خفته کالهواء فکیف یستقر فی حیز الهواء بالطبع هو اثقل منه واعلم انه قد یتوهم ان المرکب عن بسیطین متباینین

متمانعین فی الحرکة اذا کان اقرب الی حیز احدهما انجذب الیه لان الحرکات الطبعیة تشتد عند القرب

من احیازها وتفتر عند البعد وتصحیحه ان الحرکة الطبعیة انما تشتد عند القرب من الحیز الطبعی لانه

کلما یقرب یرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم کلما یتحرک یزداد تخوفه فیزداد تلطیفه الملاء المقاوم

وعلی هذا الوجه لا یکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة وبالجملة هناک

اسراع فی الحرکة الی الجهة التی تتجه الیها بالمیل الطبعی لضعف یحصل فی المقاوم لا لشدة

فی المیل نفسه والمرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما

واما البسیطان فمیلاهما الی امکنتهما حیثما کانا ولا یختلف المیل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام

فی هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به ونعول علیه والله یهدی من یشاء والامر کله بیده

قلت وکذا الکل جسم شکل طبعی والبسائط لا تختلف فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل الطبعی للکل

هو الکری والقوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت

عن الکرویة بالقسر وانما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک بالعرض فانه حافظ للشکل فالطبعی للکل ان کان

وللقسری ان کان یصعب التقصی عن المنقض کما فی الافلاک من تقرر مرکز فیها التداویر والکواکب

مولوی محمد یوسف سلمه الله

مختلفة المقادير متخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ واما بعد اعتراني تصور مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في جوف بعض او ثخنه او يكون ثلثة خارجة المراكز شاملة للمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك اقول مثل ما ذكرنا في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع ليس له شيء من الاوضاع طبعيا فلنجر ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا فلعله لم يدر ان الوضع الذي لا بد للفلك منه هو ترتيب تباين به من سائر الاجسام ولا يمكن ان يكون ليس شيء منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبته للجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا على النهاية لا يضر في كونه لازما للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في بالآية فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ولمن كان فيه اولى بهذا وذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التخلية عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع طبعها ليست كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا

لكرويتها حتى لا يزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان الليس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري ويستشكل بما في الافلاك من تقرير تكثر فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقتها في جانب الاوج وغلظها في جانب الحضيض والامر بالعكس في الحوي لصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس لطباعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جسمها فينفرز منها كرة مقصورة بصورتين هي تدوير او كوكب وفلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه ثقرة واختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما يبرهن على امتناعه في موضعه وانه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا ولو جاز ذلك لبطل اصل الدليل واثلم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن زاعم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب في جهات الحركة كالاوج والاوج ولا ارتضيه على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن اكتناه الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه ثقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك بعض العناصر فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب كسرا في فعل القوة كذلك حصول ثقرة او ثقرات في الثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكل بسيطا غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان تتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفرزة المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف **قلت** **اقول** **الفصل** كل حركة تناهي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ثم اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها هذا خلف والمقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل لطباع يطلب القرار على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو تقتضيه لطباعه مال اليه لطباعه اذا لم يعق ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائهما فسبيله كان في ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع مسافة بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على

على حد ما هو سرعة بالقياس الى ما هو دونه وبطؤ بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا اسرع او ابطأ انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخلي والخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر
في الاينية كما نحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لاستتباعها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك حين
احد بها انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم لنفرض تحريكه
ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد مر في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

او لمستندة تختلف بحسبه بتأثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر القوى قد طاوعه
الجسم المقسور الضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالة من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول وفيه انه يجوز ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شأنها حفظ حالة حاصلة من طبيعة
او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شأن هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان القوة
التي في الارض انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شأنها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عادمة الشعور بل اذا كان فللنفس شعور غرضه ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من حيث خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء
حيزه الذي يخصه لو من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينهض في تحرك الجسم من
خارج كذلك ينهض في تحركه من نفس مع اصله انما تحرك بحدوث ارادة واثر جاع قصد فان
ذلك انما يكون حيث تكون مجاري مختلفة ويكون البدن متأثرا من جسم ما متصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في المتحركين من مبدأ متقدم واذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجره

١٥٣

أو قسر تجري مجراه فلا بد أيضاً من أن يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والقسر محالة لا يكون له حيز طبيعي يجوز أن يفارقه فإذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن أن لا يكون هناك عائق من التحرك إليه يتحرك إليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز أن يكون العائق ذاتياً حتى يمتنع فقدانه إذ من المستحيل أن يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه وإذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط فيه ولكونه طالباً للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا أو لما يناسب مرتبته الحاصلة من التركيب في الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بل بقوته بالفعل ما يقتضيه من حيث التركيب قول على قياس ما مر يرد ههنا أنه يجوز أن يقتضي الجسم بطباعه حيزاً ويكون فيه قوة حافظة لما حصل له من الأحياز بطبيعته أو قسر ومبقية عليه فإذا حصل له من قاسر حيز حفظته وعاقت الجسم بالعرض عن الميل إلى الحيز الطبيعي كما أن اليبوسة الطبيعية للأرض تعوقها عن العود إلى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك أو يميل إليه الجسم بالذات إن لم يكن هنا عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة الخالية فيتحرك أو يميل إليه إذا لم يكن هناك عائق أصلاً وإن أردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة إلا بما أشرت إليه وإن لم يجز عليه الانتقال من حيز إلى آخر فنقول يكون له لا محالة في أي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه أو حول ما يشتمل عليه أو في ذلك وحول ذلك باعتبار نسب الأجزاء المفروضة فيه إلى الأجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي أو فيهما لكن ليس شيء من الأوضاع المتصورة بحسب تلك النسب أولى به من غيره إذ ليس كون جزء منه مما يلي جزء من الحاوي والمحوي أولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طباع الأجزاء في البسيط فيجوز أن يتحرك من وضع إلى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما عن طباعه ففيه مبدء ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدء ميل طبيعي

واو تعين بحيث عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا او لا يتعين وذلك لان الارض

مثلا فان الواجب تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجب

ان يكون فيه مبدء ميل ما مستديرا او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز

عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك يعني ان غيره لا يكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس

الى ذات الجسم كافيا في اقامة البرهان فلا تعلق للتشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان

الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدء ميل بالفعل لتعين ان يلزم من امكان شيء وجود مبدء ولو في

او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل الاوضاع البسيط

يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدء ميل نحو ان تشابه الاوضاع

بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك

بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع

بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث

هو ساكن اذ يجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة

الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض لا يمتنع عليه الميل المستدير طبعا

ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدء ميل

مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ

ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح

بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدء نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين

ومنطقة كذلك لا لامر اوجب ان يعلم خصوصه ان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان

١٥٤

ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصيد والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل معاوق
في الجسم المتحرك بها **قلت** ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء للميلين طباعيين مستدير
ومستقيم للتنافي فيهما ولامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم بجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب تبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد **اقول**
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب مستديران متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات للميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين غير طباعي جاز كان المستدير حيوان بقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لتنافيهما الا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتنافيا وبان
يقتضيهما مبدء بعينه في حالين مترتبين متنافيين كما ان الجسم والميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران لان طباعيين و
الطباع مبدء ذاتيا لهما اذا كانا لغاية طبعية ذاتية كالحيز الطبعي للحركة والسكون الطبعيين و
الغايات الطبعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبعي والمستدير لا يوصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تناف

غاية مستقيم امتناع الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبعا عنه فلهذا
الميل الذي بازائهما هذا كله في البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف
القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه
فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدء ميل
مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب
لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا و
زوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يرتاب انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط
دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه
مزاجها الا بقوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه
ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير **قلت**

الفصل فيما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر
فالمتحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها
هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع الحركة المستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب
الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادية
بالشخص فيكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية لعينها فلا تكون الا المستديرة و
يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام
ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات
لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدء ميل اذ لا يجوز عليه الانتقال

157

من جيزه فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدء ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدء ميل مستقيم واما التي في جوفها من العناصر فيتحرك بالطبع اما نحو الوسط اي المركز وذلك كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة فكذلك الكمية المستلزمة لها لا تتصلان الا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاتية وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين فهي بجملتها كل من الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سياتي مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون لما بين الا المستديرة ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبعية المستقيمة لسائر الاجسام **قلت فصل** والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين او وضع غيرا وليس له كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس مشابه لان تحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون اما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها نحو الغرار والساميرا و بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة اينها الطبعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها موضعها من الحاوية فيحركها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصعود والا[illegible]

وصف بالعرض بحركة الجسم والصنم وصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن يمكن ان يجاب
بالصنم **اقول** واذ فهمنا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فيحسن بنا ان نتكلم في
التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيها بالعرض فنقول الحركة العرضية
هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم معاينة للمتحرك تغير في اين او وضع غيره او لين او كم او كيف غيره عارضين
له بالذات ولا يتبدل عليه من جهته بالقياس اليه انه متحرك بالعرض بما يعرض له بالذات مما يقال انه متحرك
فيه بالعرض كل شيء او وضعه الا اين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان المتحرك
بالعرض في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له
بالذات شيء من تلك الجنس كالاين والوضع لكنه لم يتبارك بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه
مثلا وهذا لازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركته امر في حصول في جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان
يقع الاشارة اليه او يحصل وضع بالقياس الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق
فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق
واما في الوضع فكالكرة المحوية بكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق نحو الغراء
والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فتحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير
من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية
والا حاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة للمركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية
في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا تستشكل حركة النار مع الفلك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او
طبعية والصاعدة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبعيين لها و
اللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب لواقعة بين المنطقتين بالقرب والبعد فكل جزء من اجزاء
من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فهو يتحرك بالطبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لانا اياه ملتصقا به التصاقا طبعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالعزائم
والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يعرض فيه انجذاب وسيل ولا
اختلاف اجزاء بما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا اكثر الامر
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر به انضغاط لعدد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة
فيعرض لها بسبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز الجوالى مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق
عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ان يضطرب بسبب الجبال والرياح امرا وقع تميزا تاما في اجزائه
انتهى وقد يشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه تخالفه ويستبدل مكانه جزء غيره وما
عن هذا اشار اليه الشيخ في الهيئة من الشفاء ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان مع الهما
يلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من
شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك
وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه الحق المكان الجسم ههنا واما ان يكون مباينا له بالحلول في القصب الا انه مقارن

لہ لا لمقارنتہ جسم بجسم بل لمقارنتہ الصورۃ او العرض او غیرہ لسبب الجسم حتی تخصص الاشارۃ الواقعۃ
الیہ واجزائہ کاجزاء الجسم واین کاینہ ووضع کوضعہ فاذا تبدل مثلا مکان الجسم او وضعہ بالذات یقال
لذلک الشیء ایضا انہ انتقل فی الاین او الوضع والنفس اذا کانت منطبعۃ تتحرک بالعرض بحرکۃ البدن فان
لم تکن منطبعۃ لم تتحرک بحرکتہ ولو بالعرض ثم انہ یقال للنفس المنطبعۃ انہا تنتقل بالعرض بنقلۃ البدن ولا یقال
انہا تسود باسودادہ فیشکل ویطالب الفرق والجواب علی ما ذکرہ الشیخ ان التحقیق المحض لا یفرق بینہما
الا ان الجمہور یحکمون بانہ اذا زال الجسم عن اصابتہ اشارۃ ما زال ما معہ فصار الیہ اشارۃ اخری تخصہ
ولو کان للشیء غیر محسوس واما السواد فانہ فاذا استقر فی الجسم لم یوجبوا حصولہ فیما یقارنہ اذا کان غیر محسوس
کانہم یوجبون التحیز لکل موجود ولا یوجبون السواد الا لقابلہ وعلی ما ذکرنا من القسمین فی الحرکۃ الاینیۃ
والوضعیۃ قس الکمیۃ والکیفیۃ فقد یقال للشیء انہ یسود بالعرض اذا کان الموضوع للسواد لیس ہو ہو
بل جسم آخر یقارنہ ایخالطہ او جسم ہو عرض فیہ او جسم ہو ہو فی الموضوع ولیس ہو ہو الا جنبا کقول
القائل ان البنا یسود ولیس الموضوع للسواد ہو الجوہر مع البنائیۃ بل اتفق ان کان موضوعہ بدن
بنا ء علی ان وصف الجسم الابیض بالتسود کانہ لیس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شیء فیہ الا کجز وہو
السطح وکذلک یقال ان السواد نمو لکونہ فی الجسم النامی والعارض نمو ولیس الموضوع للنامی الجوہر
ماخوذا مع البنائیۃ قلت **الفصل** واما القسریۃ وہی ما تکون عارضۃ لذات المتحرک من خارج
فالاولی منہا بہذا الاسم ما لا یکون الی غایۃ طبیعیۃ وہی اما ان تکون خارجۃ عن الطبع غیر مضادۃ کما فی الحجر
المجرور علی الارض او مضادۃ کما فی المرمی الی فوق والمکانیۃ منہا تکون بالدفع او بالجذب اما
حرکۃ المحمول فبالعرضیۃ اشبہ والتدویر القسری مرکب من دفع وجذب الدحرجۃ تکون من سببین خارجین
او من میل طبیعی مع دفع او جذب قسری والسبب فیما یکون من القسریۃ مع مفارقۃ قوۃ تفیض علی
المتحرک باعداد المحرک وہی تشتد الی الوسط ثم تقصر حتی تفنی ومن السبب فی ذلک ان تلک القوۃ

القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وابرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة قال الشارح القوة بعد ما يتدارك التسخن ما يفوته بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك على ان الضعف هو ايضا بضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمى له ويذكر هنا التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون للموضوع بها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك وان زيد وله ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدء خارج وبذا تشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى وللتشكل فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان لبعض اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة تبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

161

بالتحريك العرضي اشبه واري ان نحو الحجر بالحبل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسري الحقيقي
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين وتكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة قد
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك وتنخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم اخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعة ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لا نبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة
واعتماد وهو لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التئاما بقوة ويضغط
ما امامه وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى قدام

عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن
الهواء قبل الدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات تشافعية في اجزاء الهواء قدما والسهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا اصيح فيها ربما انحطمت اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية
المشيدة وقلل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات وبعلو اصوات
لتشعوا ابدا علة فلم يا توا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحركة التي
يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في حجر بعد حجر كان المتحرك قد تحرك
بعد سكون المحرك ووقعوا فيما هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند سكون الرامي او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء المحتبس عن الامور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فانكان الهواء الذي يتصل بالسهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوة كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا
الهواء يحمل السهم والاشياء التي يتفق حصولها فيه لضيق السهم ريشة فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر شبهها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي
تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بدفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تأخذ في
في الانسلاخ فلم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي دفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض

اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر

هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه

لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطاء حركة مما هو بخلافه فاذا فرض تحريكهما

بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في

الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة

استحن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف

واقبل للخرق وههنا لا المحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء المسلط

مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا

الاشتداد على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات

لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث ازدياد

في الحركة فما لم تترسخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت

حد الميل التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ

بضعف القوة والحك وان كان دوام الحك على الرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخن ويذكر

بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك ويختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد

بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان تتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا

تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لا بد لابدانها ان تتحرك حركات

طبيعة الى احيازها تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر

عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما سميناها ارادية فتخرج النباتية وتدخل

وتدخل مع الحيوانية الفلكية وبعضهم من بدّ بها التي ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد آخر اعني وان يمكن له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قالت الفصل** ذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان لقطع كل من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة لها ولمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير لا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات للملاك الحركات وان الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل الهيئة فيها لا تقاره والا قرت مع ورقعة ان ابل بغير قارة وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد بذواتها لا لقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من المتغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيهما ان هذا قبل وذاك بعد عنى ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس

او معاً و معية الزمانيات لهى متاها اعنى كونها فيه و معية بعضها البعض هى كون متاهما و لهذا
اعنى كونهما فيه و ليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة و لسنا فيها بل نما فيه و لا اجزاءه و حدوده
ثم الحركات ثم المتحركات و اما الثابتات فليست فيه و اذا قيست معه او مع ما فيه كان لها
ثبات مع ثباته و ثبات ما فيه و تسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطاً بالزمان و اما اضافة
الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير
بنا ان نتكلم فى الزمان ذهو من عويصها و لنقدم تحقيق الحق فيه و فيما يتعلق به ثم نلتفت الى
تواهين ظنون من صنف فيه قبل نضج الفلسفة و حل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت
معاً حركات مختلفة فى السرعة و البطوء ثم انقطعت معاً فلا جرم تقطع المتوسط مسافة
ازيد منها و البطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات و انقطاعها متسع تقطع كل من المسافات
المتفاوتة او امثالها الحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة و
اما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة و ان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل
من قطعها فى شطر منه فهذا المتسع و ربما يعبر عنه بالامكان هو امر واحد تتفق فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة و البطوء الواقعة فى مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة
بالعظم و الصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها و بطوءها و لا المسافة او مقدارها و لا
المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته فى نفسه يقبل الانقسام الى انصاف انصاف انصاف
لا الى نهاية تكون بازائها انصاف الحركات و انصاف انصافها الواقعة فى انصاف المسافات
و انصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب و ان كان ذا مقدار فذلك
المقدار يكون هو المتسع الذى كلامنا فيه و بالجملة فهناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات
ليس لشىء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون بينها سابق و آخر لا يجتمعان

اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون
بريا عن المادة بل لا يكون الا عن المادة اي مركبا من ذي مادة ومثبتة اعني امر حال فيها جوهرا كان او عرضا
واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت
بطلانه او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضالتنا المعبر عنه بالزمان
فان قيل ولا امكان المراد بمعية الحركات للتلبث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية
اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري والا كان
غير باطلين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم الساكن او المتخلخل قار
مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منتقض بما يكون
في الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ للتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر
فيها فالجواب اما عن الاول فهو ان المعية الآنية في الاجتماع في الحصول التصوري وكذا التصديق بجواز
فطري لا احتياج الى المعية فيها او بيان ومرجعها الى الامكان بما ذكرت لكن مع ذلك بما يتوقف على
وجود الزمان المعقول او جعله دليلا من الايقاظ والافهام مما يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من
يعرف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في
المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر بمعنى غير
مفتعل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها
غنية عن التجشم الاثابة والمنكرون ان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم يقرون بها من حيث لا يدرون لانهم
حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع

والمعاملات ويمنون طولا في مدد الاعمار لا لتفهيم وقصر افيها للعداوة وان اريد بها تحقيقه
في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثاني
والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقتضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان كان
له اجزاء فحسمت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتأخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا
من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ
وآخر متأخرا الى المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتأخرة هي في المتأخر
منها لكن للمتقدم والمتأخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متأخرا
والمتأخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة تبتدئ مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتأخرة ولا تصير المتقدمة متأخرة والمتأخرة متقدمة فالتقدم والتأخر
في الحركة وان كان بازاء التقدم والتأخر في المسافة تكون لها من جهة ما بها للحركة خاصية ليست
لها من جهة ما بها للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعددها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتأخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتأخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم الدور ان البيان كما ان الاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان الفلكية البعدية اللتين اريد بهما

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل اذ يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما لغيره من الحركة والتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قبول اية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور توعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان توعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه جزء بحيازة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا والمعية بينهما وجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا فلم اختص هذا بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده ونفس ذات الطرفين فيها قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كالحركة مع حركة اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

١٦٩

انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذاك موجود فيكونان ح معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية يستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جامعت
المعية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات
الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم او وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود والعدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذاك ما نقوله وان كان
نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام
حتى تكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط
عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاستداد والرسام وهو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وحلولها العروض للمقدار لها او للمقدر به هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما اختار في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال المأخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها بالذات فهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والاستداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني

وشمل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من تلك
الحلول الآن اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال
حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اي
المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزء معين موجود من الحركة التوسطية والاتصال
المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي
كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل
نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان
انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد
والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل للكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة وزال
ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها لكن من
حيثية الحركة وزال ما كان في الحد الاول عند كون يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وانها
هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اعني كون بين المبدء والمنتهى ويكون
المتصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند
الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين وزال الاول عند كون الثاني
انما هي باعتبار تحصل بها جهة فعليتها وقوتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل
والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث
لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك ويزول الاول عند
كون الثاني لكن بهاتين الجهتين تحصل الحركة وفعليتها وقوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعليته وقوته في ذاته
اعلم ان المتحرك حيثما يتحرك في الاين مثلا فكما ان فيه امرا مبهما بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه فكذلك

فلذلك حركته اي كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان ذلك هو بعينه اينه المبهم فان اينه المبهم هو
كونه بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر
اولا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل و يكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى وان كان فيه قبل و
لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل و يكون فيه بعد فهو في المنتهى
فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما و يكون ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض
الآن بالفعل وانفراض حد في المسافة بازائه و يكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركته فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان ذلك تحصيل اينه في الاعيان
وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لانها تحصلت ثم لعل الحركة من جهة امتدادها
واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة
والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة
قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية
قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه في اعلام الا
في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة
فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فانها هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تتقدر
الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف
في زمان معين تتعين بانها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما
اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تتعين بانها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا
ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا ت

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين يتقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد

والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة

بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل سيتضح تحرير المباحث على ما

القينا عليك من النقائض المختصة بهذه الكتاب فتأمل بما اهتديت اليه في ذلك لتفصل بين ما

قيل من ان الزمان بحسب الامتداد الطولي للحركة التقضي لا يلاحظ فيه الا امتداد وانبساط في العرض

ايضا حتى يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه العقل الى نحو التقضي من

انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك الحد ومن ذاك الى هذا بل ربما يؤخذ الامتداد من حيث

انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او في

ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات

وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر

فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفا وتنوعا وتعددا

في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث

ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك

اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحد منهما بدل

الاخرى لم يختلف الزمان بذلك الغير الحركات لو انقسمت بانقسام المتحركات لا في جهة

طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور

فيه عرض ما قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب ولا ينعت مع امتداده طولا باستداد

زمانيا اخر كان الشائين الا في الاسم فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصالة وتكون الهيئة قبل وبعد

بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ونظير لذلك مثلا

فنقول آب ج د شكل مستطيل فرضنا العشر فيه تماما بان صح بها التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا بل المعنى هناك الاطوال واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتداها من ا و ح الواقعة في جهة الى ب و د و ز الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او وضعت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلين كانت كلها في الطول لا كل في طول فان الطول المأخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين اجزاء العرضية لحركة واحدة لكن النظر في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها او لغير القار قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لا تحتاج بعد ان التدرج الى تعرف الزمان فلا يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها فكذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لهما معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة بائدا وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية وبعدية بدون تغير وتجدد فيجب ان يستمر ذلك التجدد لا
انه ان كان امرا دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضناه عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك
فهما متصلان هو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم تعلم انك بما عرفت في القبلية والبعدية عرفت الحال
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي ان الحركة اي عين الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
على ما في الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب ما يخرج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان آخر واعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها البعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق
الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان اولا اجزاؤه وحدوده
وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه لكون المعروض في العارض على ما سيلوح لك وكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الاجسام في الامكنة والاستعدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه المبرية من التجدد

١٧٧

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه ولم يعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب لو كان لها امتداد لكانت زمانيات فان المعني
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصفاتها وهيئاتها الثابتة
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت فيها كالامور المتخصصة بحصول الآن بل انما التلبس بكل وجه
اذا قيس مع الزمان او مع شيء من اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق او الامور الدفعية الحادثة مع اي من هذه الامور حدثت معيته ومشاركته في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه هي ان لم تكن بريئة من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع للموجود فيهما مشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان الزمان
كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت بينها
او اذا قيس بعضها الى البعض معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواء في المعية التي نحن فيها
كما ان المكان واجزاءه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها او اذا قيس بعضها الى البعض نسبة
مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواء في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين
في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتفاق
به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر ما الذي ينسب
اليه هذه المعية لا يعني به امرا زائدا على الواقع والوجود وفيه نسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة
كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا الواقع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع
واذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان
المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا
ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية
الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما
قد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد هنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعاني اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى **قلت** و
الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمانا فيكون قبل
الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك
اقول اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده
بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية عنه
ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية

وهداية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم و لا
يمكن ايضا ان يكون المعروض لذات القبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه و لا البعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان تقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق وذا لشيء
لا يقارن عدمه هف ونحن بما القيناه عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تغرنك الشبهات الدائرة على السنة المشتبهة المتحيرين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض التحقيق وتورطه في سباحة يم الحكمة
وتوجهه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة او بعض عرقه الهاشمي لحماية دمار الطاهرين من الدين الذب عن حمى علية
الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثا اخص من ذلك متقدما بالسلب لوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب لم تره
بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لانها هو في قوة
ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه
عليه كما تخيله الجمهور فتبرع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وفنن في ذلك القوانين
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتخليص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

179

دهرياً وسرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي ومن لم يستقل بهذا البرهان التطبيقي كان عدمه سابقاً

على وجوده لا سبقاً زمانياً بل دهرياً ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداداً ما وطبيعة الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من حيث السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلاً يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق الدهري فيقع الوجود والمسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون باستتار الوجود عن الواقع مطلقاً فيناقضه

الوجود مطلقاً فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يحتمل

الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما يثبت استمراره وذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان والدهر فاذا وجد

يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان

وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يابى

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوماً عدماً صرفاً لا يوصف باستمرار وتقدر مع

وجود السابق وجوداً كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فوجد المسبوق

فكذب السالبة وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض اً سابقاً على ب وب على

ج كذلك كانا معدومين معاً مع وجود اً ثم اذا وجد ب وج بعد معدوم

يقع تقدر في عدم ج ووجود اً جميعاً فاذن يكون سبق اً على ج بحسب استمرار الوجود

وتمادي العدم لا بحسب نفسها ومن ههنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما تكثر

والامتداد او كون عدم الطارئ بعينه هو العدم السابق لا بمغايرة الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية

وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود

بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فعدمه في

زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك

الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بتغيره وتطيره في الدهر فاذا هو موجود في

الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان أ لو وجد

مع عدم ب ثم انخفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده

يدفع بانه ليس وجودا في حدين انما يحدث في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية

في الاخير كما هو سنة القبلية البعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس

العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم

عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم

يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير

ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان

البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليومي

متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها

انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر

في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لا تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى

كان لعلها عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواء فقبلية سبحانه على آدم

عليه السلام كقبليته على محمد من غير تعاقب ترتب والعلماء سعة ايضا لا ينكرون بهذه القبلية لكنهم يعبرون

المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث

الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان

في وعاء الدهر الليس فان كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا كان الواجب

مع المتسرمد منها المسبوق بالبطلان متقدما عليه في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه المتقدر اذ وجد بعد

المعية الاولى في الدهر مفترقا عن الثانية ثم انشرحت معها فيه فيلزم حصول امتداد في الدهر عروض

نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فتعين انه لا ان يكون كل من الممكنات متسرمدة وهو بديهي

البطلان او كلها مسبوقة بالعدم وهذا هو المطلوب بهذا تحصل كلماته التي نقلناها مع الاطناب وتحليتها

مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لاستقلالها الا حيث يكون امتداد

محقق او موهوم اذ بما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال البعد

وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعبر عن حقيقته الا بما

فان رفع ذلك فانه من جبلة الالف بالوهم وعدم تحصيلا لقريحة فانا لسنا ممن يخلص سبيل عن

النحو من حرفاسن لعين مستتبع للاسم مستتبع برد ثم ترجيح نزلوه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان

وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحاظ عن الزمان

واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم

نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن

توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفاحص

بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام منزهة عن التخليط ولكن هيهات فليس كلما فرض العقل

مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع والتفليس على الائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد وظلال امتداد
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان بحسبانه
ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان احد فان ذلك انما يتصور بملاحظة
امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا
بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد
في قبلية حدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتأخر ثم انحط وجوده مع وجوده من ان
العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتأخر
قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال
لو وضع جزءان فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر
دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكره من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعلام لكنا نبهنا فيما سبق انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث
دهرية عنده بالقبلية على وجودها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده
بل نقول لا حاجة بنا الى اثبات القبلية فانك ان وصفت ان هذه القبلية المجهولة بانفه
عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في حوادث الدهر اياما كان كنههما وان
لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون
لاجزائه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بترجيح سبق العدم على الوجود
اولى من العكس فان العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود
لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا والا لم يكن له تقدم وتاخر بوجود و

١٨٣

شيئا ما لولاه لم يكن له تأخر ولاحق بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمتنع عن الاجتماع انما هو
لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل فهو محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة للشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفني
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخييل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا لمقارنتهما الزمانيين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر مؤخرا بل لامر لا يعلمه
الا لمبدعه تعالى فقط او نبذ الراسخ في العلم البصير لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضاً لا يتصور الا بسلب الوجود راساً عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان هو وجوده في ذلك الزمان وجوداً دهرياً وعاء الدهر فان قلت انه يوجد في ذلك الزمان وجوداً في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجوداً في وعاء الدهر قبل العدم ايضاً على ان كلامنا في ان الزمان ليس مع وجوده في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوماً في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع كل منهما موقع الآخر فليعدم ايضاً بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود وبذلك قد اتضح ان خروج الشيء بوجوده الزماني ايضاً عن الدهر لا بد له من انقطاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بالانقطاع مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما المسلك في سبق العدم على الزمان بلا برهان التطبيق على اثبات تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما التشبث بانه لو كان لبعض الممكنات قدماً دهرياً كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر المبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلاً عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك يحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والتفرقة لا فرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعاً عنده ايضاً فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود متعين في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعاً في
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود عيني في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحادث
بعينه فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا
كلامه وهو في غاية المتانة الا انا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم ان يكون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذ لا يتصور في الزمان مسبوقية بالعدم لم يتصور حدوث زماني واذا لا يتصور في الدهر مسبوقية
بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري فاعلم ان اليوم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان عرضناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
ويكون معه حدهما معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا لعدم
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة
بها او آن قبله فليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر او يكفي في كون الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما لا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا فتستوضح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الامر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما يطلق به كلام هذا الحبر البصير
لمن وافق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فليقض عليك
حاله لعلمك ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا
الدهرية ولا ارتياب في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات كما
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء المعية الدهرية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن التسبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه ولا ارتياب يحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يمكن ان يكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدع
عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتفصيصاتهم في ذلك اكثر من

١٨٧

ان نهمى فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزمانى وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر
والسرمد لكنهم حاموا حول الفحص عن اقسام السبق فى مباحث التقدم والتأخر اخذوا السبق الزمانى
على وجه يشمل النوعين اى الزمانى والدهرى معا حيث قالوا السبق الزمانى هو ما يجب ان
يتخلف المسبوق عن السابق فى الوجود البتة ولم يقيدوا ذلك بان لا يصح للمنفصل ان يتوهم تخلل ممتد
بالذات ولو وهمى بينهما فى التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان حال فهذا غاية ما تجشموا من قبلهم الا ان هذا الاهمال منهم ليس على التفصيل بان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يستوجب اسقاطهما
عن اللحظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة والكائنة تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية فى
ظرف قبلية وبعدية فى ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية الساذجة ح فالمعية
بين شيئين فى الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما فى ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود فى غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتأخر او لم يكن وكذلك المعية بين شيئين فى الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
فى الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد ووعاء اللا امتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك
اما ان يكون وعاء الدهر خاليا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم من شريك تعالى
عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم من شريك البارى تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية
عنه ولا يتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء موجودة قبله
وبعده والدهر هو الوعاء الذى لا يتصور فيه قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب الى البحث المقام الى افلا

يحسن ظنه بهم ويحمل آراءهم على ما يليق بهم من عدم تفوههم عن القبلية الدهرية بل أمرهم وأما ما نسب إليهم من تعميم القبلية الزمانية

فما ذكر في ذلك من أنهم إنما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع الآخر لكن لما كان المعنى يتحقق في

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يصححون إطلاق القبلية والبعدية على الزمان لأن معروضهما بالذات

هو الزمان وأخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه إذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات

إلا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا النحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع

إيمائي وإذعاني لهذا الحاذق البالغ الفائق المسمى مع تطاول الباع وعلو الكعب في معظم أصول

الفلسفة الأولى ووضعه الهناء مواضع النقب في أكثر أصول العلم الأعلى لا أراه أتى في

هذه المسألة التي بها امتيازه وانحيازه عن أهل جلدته حتى سمى حكمته يمانية إيمانية تفضيحية سوية

يقينية وفلسفتهم اليونانية بتراء تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا أقصى أمد الإطراء والإعجاب

بنفسه ويرفل ويختال بها انتهى إلى مدى الازدراء والإزراء على أنظار جنسه الأسبقين بل زخرفت

وزججت بالتشدق ومغالطة التفيهق وزوجت بالتجلد فإن قلت فما يصنع المؤمنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الأمين وروي عن المبلغين

لأنباء الغيب إلى الإنس من القدسيين فقد نطقت الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه بأسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل المعلم الثاني في كتاب

الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن أفلاطون أعني الحدوث الذاتي يعني أن الممكنات

في حد ذاتها من غير لحاظ إفاضة الموجد أنوار الوجود عليها لا يمكن للعقل إلا الحكم بسلب الوجود عنها

ولا ريب في أن هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى أن

من ذلك ومواز لولا بسط القيوم القديم بالذات الفرد بمد الظل لم تكن هناك مسكة ذات

للحقائق والذوات فضلا عن أن يحكم عليها بالوجود أو العدم فسبحان من استأثر بالقدم وكل شيء هالك إلا وجهه

محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان ابدا ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الاكما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من آن فما يكون متعاليا عن
مطيرة الزمان كالعقول القدسية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
ثابت ثقة بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق مستفهمون
وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا وامثاله مما ليس لنا فيها ان يذكر اليس توحش
طبائع الجمهور نفارها وتحيش نفوسهم حذارا من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر مما من سلب الحدوث
عن الزمان كونا بعد فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة تشتهي سلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه
سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن الخلائق
المحجوبة في العرف العامي لم يترقب من مولا التفطن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني
لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يسر له فطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه تفسير المقرع سمعك
ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم لعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل ما حدث
الدهري ايضا بل كان المتكلمين المتجلدين لا امتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك

قلت الفصل ١ وإذ الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن هو كسائر الأطراف نفس الطرف لا فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الأعيان وإذا تحصل ما بفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون لعدمه اللاحق أول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يتعين في نفس الزمان من انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفيه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه أيضا وربما يتصور الآن على أنه راسم للزمان لا على أنه متوهم فيه ويكون نسبته إليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا التي تتوهم فيه إليه وكأنه بإزاء الحركة التوسطية أقول وإذ قد عرفت أن الزمان مقدار فلا بد أن يتهيأ لافتراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث إنه يتصل به أحدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث إنه نهاية لما مضى منهما بالنسبة إليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته إلى الزمان كنسبة النقطة إلى الخط والخط إلى السطح والسطح إلى الجسم كما أن النقطة والخط والسطح نفس أطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الأطراف أن تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما أن الجسم ينتهي بالفعل بالسطح البتة وربما يطرأ عليه الانفصال فيحصل سطحان وكذا السطح والخط ربما يكونان متناهيين في الوضع بخط ونقطة وأما الآن فلا يمكن أن يكون بالفعل في الأعيان البتة أما من حيث إنه واصل فلأن الوصل بين أجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الأعيان وإلا كان هناك وصلات لا متناهية بالفعل وأما من حيث إنه فاصل بالفعل غير واصل فلأن الزمان لا يمكن أن يطرأ عليه الانفصال في الأعيان بل تهيؤه بالقوة القريبة لأن يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بالشطر وذلك باعتبار أمور وقعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة أو مفروضة للمسافة نحو مبدأ طلوع أو غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس إحداث فصل في نفس الزمان بل في إضافته إلى الحركات كما يحصل فصول إضافية في المقادير الأخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن إذا حصل بهذا النحو يكون حد عدمه اللاحق في جميع ما

الذی بعده کما ان عدمه السابق فی جمیع الزمان الذی قبله ولا یکون لعدمه اللاحق اول آن کما لا یکون

لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما یقال ان اول آن فساده ان کان آنا فیلزم تشافع الآنات والا فیلزم الواسطة بین الوجود والعدم

واما ما یقال من ان فساد الآن ان کان قلیلاً قلیلاً یلزم امتداده فی الآن وان کان دفعة فلا محالة کان له

اول آن فالجواب انه ان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی الآن ولم یکن قبله فالتقسیم غیر حاصر لجواز ان

لا یکون قلیلاً قلیلاً ای فی زمان علی سبیل الانطباق علیه ولا دفعة ای فی آن لم یکن قبله البتة

بل یکون فی زمان لا علی سبیل الانطباق علیه بل لا یکون فی طرف ذلک الزمان فیکون حاصلاً فی

ذلک الزمان وفی کل آن یفرض فیه دون الطرف فلا یکون له اول آن لانه لا یکون فی الآن الذی هو

الطرف ثم ای آن یفرض فی ذلک الزمان یکون الفساد حاصلاً فیه ولا یکون فی ذلک الآن بل یکون فی ما قبله البتة

بل یکون بینهما زمان یکون الفساد حاصلاً فی هذا الزمان وفی ای آن یفرض فیه فلا یکون الآن المفروض

اولاً اول آنات الفساد وان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی آن لم یجب ان یکون اول آن لما لم

ما الزم ولنتلو علیک تفصیلاً ینفعک فی التثبت فی مزالق ویمنعک عن التورط فی مضائق

اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء لم یکن لمقارنه

بالنظر الی نفس ماهیته کالآن او امکن لکن لم یبق کموافاة الحدود المفروضة فی مسافة یمکن انقطاع

الحرکة فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زماناً والا لانقطعت الحرکة وکمسامتة خط

مفروض الحرکة لنقطة من خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة وکل من الآن والموافاة والمسامتة

وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان لکن فی ذلک لا یضر او یبقی زماناً بعد ما حدث

فی آن کالصور الکائنة وکالوصول الی منتهی المسافة وکمسامتة الخط لنقطة تنقطع الحرکة عند مسامتتها

والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التصرم ولا یبقی کالزمان

وما یکون وجوده فیه علی سبیل الانطباق علیه کالحرکة بمعنی القطع وما یکون جزء فیها علی سبیل الانطباق

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرف لزمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان وجوده او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او تجمع الجزء اللاحق مع السابق فجاز ان بعد تمام الحدوث لقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم لاول آن تم فيه الوجود الثاني يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون وجودا في طرفه بل يكون موجودا فيه تاما في كل آن يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية كمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا القسم اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان لكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون اول آن الحدوث بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذه الحادثة موجودا فيه فيمكن آن يفرض قبل كل آن يفرض لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا فلا يختلف الحوادث في اول الوجود ويختلف الزائلة منها في آخر وجودها فالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآنات والانيات فلا يكون جزء منها اول جزء منها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر الا ان يدل بالاول والآخر على المتقدم والمتأخر وذلك ان تقول لها مؤخرا ان اردت بالاول لا سابق عليه وبالآخر لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حصولها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على الاستمرار او لا

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
لوجوده اول آن او آخر واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانه لا يتصور ان تكون
في آن هي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يتخلل بينهما زمان يكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وسائر الخطوط
للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود وتوهمه واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له آن الوجود فلا آخر آن العدم السابق
اما لو كان وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الماء وبه احاطة الحركة
فللسابق من عدمه بانسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجوده آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما كان
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن منك لتفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن على انه منفرد
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان براسمه لكما ان طرف المتصل وليفرض نقطة
كراسم مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهم
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط وانقسام الخط بالنقطة واكان

١٩٤

حسن و مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة مميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدءا يعني الخط الذي هي مبدءه لكن لتسهيل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذا هو فعل تمامه متصلا على مسافة متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه لم يفعل شطرا بعد ولا الزمان فقد سلف شئ منه ولم يات شئ بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك للمنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شئ ممتد من المبدء في ذاته الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا يخفى ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته ان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه فيفعل الزمان لسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما يبقى متصلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا لجزئي الزمان وما بازائه من الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث لسيلانه زمانا فصار حدا لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم

قلت **فصل** كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فمنهم من نفاه ملتبسا بسبب ما مر في الحركة مع انه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الاذهان لم يدر انه ليس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن شئ تبقى الذهن لا
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم الصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها تعدد آنا ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها بقاء بقارنها من حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب
او قاما للثواني كولادة وممات وانما تتعين الاوقات بتعين الموقت وانكان الاول بذلك يكون الظهر
وشهر فاذا رتبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست
لذات المعين بل لاشتراكهما في امر او لم يشتركا فيه كما قبل و بعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والامكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاور مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
استنتاج الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان المرئي هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية او دورة منها والصحيح ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطؤ
دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة

اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تبفريطه والافراط

ونحن اذ قضينا الوتر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نعقبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة تعتبر
لان تنسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

ادوات فالذين حجوا ان يكون للزمان وجود متساوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وبينا انا علي انه لو كان آن فان يلي كان شي منه
متقدما وشي متاخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما آن
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان تحديده
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فان هذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الآن ويتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية
زمانية ومرجعها الى آن المعين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه ويجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما بما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فنسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان يتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشي بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة
الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم تخلو تلك
الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن
بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية
لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك وايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا
عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان لا يكون ما لم تكن حركة و
ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له
من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمتيات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل
الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني
فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية
وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير التبة اظهر الحركات واسرعها
وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في
اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان
وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع
وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي
المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كاذبا فالاثبات

الذي نقيا بله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان لا لاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن لعدلالة على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة وليس لهذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم نتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كما ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن للتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون لمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره هذا الحال وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل اما اذا اوجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والتحتية وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان واما الا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور الذهنية في الذهن لمجرد التعمل والاختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو لمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ومع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فما كان لها تكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة منه

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعيف الوجود من الحركة ومجانسا لوجودا هو بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم للحركة ضعف من جهة اخرى يسرى منها الى الزمان وهو ان فعليتها هو بها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان ما يكمل بها ما هو بالقوة من جهة انه قد بقى له منها شئ لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة فى جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة فى ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها الذى به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة فى الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها فى نفس شيئيتها والقوة فى الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية فى الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هى فعلية وجود بالموضوع وفعلية الهيولى هى فعلية وجود بالذاتها والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة فى نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت المؤقت بان يعين مبدء حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اى من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان طلوع الشمس وما يجرى مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما السلفناه غنى عن المناقشة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تابى عن القبلية والبعدية وانما صار معينا باشتراكهما فى امر لولم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعده فذلك الامر

هو الزمان واما الذين فرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه ثم منهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده والذي يحل
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود لاحقا له
اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من ذلك وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم
والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان ازلي ثابت الوجود
فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان يسطر ويذكر ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء الكلية اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
اذ لم يشعروا المقارن غيره فانما كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والمعالم وانما يخفى العلة في الاكثر لشهيده مستقرا الجزئيات فنسب البوار
مثلا معقول وسبب الانتقاص مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه وللذين عموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما استخف بالك
فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطاوا في قولهم كل جسم في فلك اذ يصح كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان بل الصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان من خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على جسمها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستريد من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واية نقطة فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلا تكون نهاياتهما البعيدة النقطية حارجة في القوة واما ما لهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضي او واحد كما لمحيط الجسم الاهليجي او خط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا سعا كما للمنحنى من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر اربعة فما فوقها كما للمضلعات الجسمية لا

ولا اقل من اربعة لانها ان كانت مستوية فاطبة وكان بسبب الشهرة فيها امران عامي هو في السطح باعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس و القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و شمالا وجهات وهو ان الكل يتحدد بنهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي يتعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وبما يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلاف الطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الراس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق لو توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ بهما ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الآخر تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما يلي الفوق قبل تحتا الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان ان تحرك المضاف اليه في الاين فاذا كان يدير الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى وان اعتبرت الست تارة بالقياس الى المشير فتكون بالي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لابد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات شتى واما بالطبع منها اما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلا ح من جهات ان بين الجهتين لابد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيها **اقول** للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما يختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتداد ان من جهة دون جهة اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما ليسا بامتدادين نهاية والا اذا كانا منحنيين من جهة بها امتداد ان جاز ان يتصل المبدء والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل بل لا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط والانحناء فيهما لا نهاية له بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلابد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها وللجسم امتداد من كل جهة فيجب نهايته بالفعل في الجهات ولا يتصور في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل والمقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقائه مع تبدل المقدار لكن تتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله واما الشكل فلا شكل له ايضا واما السطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يوخذ السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين اعلم انه قد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا انما يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر كمحيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كخط الاهليجي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهايته ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على البدل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له نهايتا وان لم يعتبر النهاية

بالقوة والاسمية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك تعلّلت يكاد ان يكون صحيحا وجه
فالحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد في تصحيحه
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهاية بالفعل فينبغي ان يصار
تخصيص ان يدين في ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول فينبغي ان يحمل
على الثاني فلتعارض الوجهين ورود الحمل من امرين ثم ما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة وانفهم بها
وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة غير
وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلا يصح
المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتداد الخطية فيهما على حد لكل
من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لهما نهاياتها البعيدة القطعية
في القوة واما نهايتهما بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي
كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير واكثر والنهاية للجسم مطلقا
سطح اللتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عام وخاص اما العام فهو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاخبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة ليست اعتبارا

ستة حدود معينة بالطبع فی الانسان و سائر الحیوانات اولا و قیاس سائر الاجسام علیها ثانیا اما فی الانسان
فالراس و القدم و الوجه و القفا و الیمین و الشمال و اما فی سائر الحیوانات فبازاء الراس و القدم الظهر
و البطن و بازاء الوجه و القفا الراس و الذنب و اما الیمین و الشمال فعلی حالهما و یفرض بین کل حدین
متقابلین امتداد و یسمی الحدود الستة فوقا و تحتا و قداما و خلفا و یمینا و شمالا و یسمی الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا و الثانی عرضا و الثالث عمقا لکن فی تسمیة الحدین الاولین بالفوق
و التحت اعتبار زائد علی ما یجیء و اما الخاصی فیها فهو ان الابعاد المتقاطعة علی قوائم لا تزید
فی السطح علی اثنین بمعنی انه اذا فرض بعد واحد کالاسفل لا یمکن ان یفرض من الابعاد الغیر المتوازیة
المتقاطعة علی قوائم الا واحد و فی الجسم علی ثلثة لکن اعتبار التقاطع علی قوائم فی الابعاد لیس
مما یوجبه مفهوم الجهة حتی لا یتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامی تتعین فی
الانسان و سائر الحیوان طبعا و لا تتبدل و فی سائر الاجسام تتعین بالفرض و تتبدل بتبدله و بالاعتبار
الخاصی تتعین الکل فی الحیوان و غیره بالفرض و تتبدل بتبدله لکن یجب ان یعلم ان التسمیة بالقدام
و الخلف و الیمین و الشمال فی الاعتبار العامی باعتبار النهایات الاربعة المتعینة بالطبع فالوجه قدام و القفا
مثلا خلف و الجانب الذی تقتضی الطبع قوته من الجنبین یمینا و مقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبیعی لعارض اما فی اصل الخلقة او بعده لم تحول الیمین و الشمال اذ لا یکون ذلک بالطبع و اما التسمیة
بالفوق و التحت فلیست باعتبار النهایتین المتعینتین بالطبع حتی یتبدل و لیس الراس و القدم فی الانسان
کیفما کانا و لا الظهر و البطن فی سائر الحیوان کیفما کانا فوقا و تحتا فان الانسان مثلا اذا انتکس
لم یسم راسه فوقا و قدمه تحتا بل بالعکس و اذا استلقی او اضطجع اتحد الفوق و التحت مع جهتی القدام و
الخلف او الیمین و الشمال بل التسمیة بهما عند العامة و الخاصة بلحاظ وضع لما اضیفا الیه و الامر
الذی یحدد الفوق و التحت فیما اضیفا الیه باعتبار وضعه بالقیاس الی ذلک الامر غیر مختلف

باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر

الحيوان و في الاشجار يقتضي وضعا لهذه الامور الى المحدد بجهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع

الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن

والاصول تحتا فهما متحددان بالطبع قطعا لكن لا يتناهى هذه الامور حسب المتعين بالطبع فيهما بل المحدد

هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بهما ما يلي النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى

الفوق والتحت يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بل في غيره فان المتوجه الى المشرق

مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان

تبدل وضع المضاف اليه فيهما لو بدا ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية

للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انتكس الوضع

صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما

الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فلم يكن فوقا بهذا المعنى الا لكن

وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل لان بحركة المضاف اليه في الاين كان

مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا اصعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما

فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام او في بعض الاحوال ومن بعض لا بد ان

ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان

الحقيقيتان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤس الانام وظهور

الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين ما يتعين الجسم

للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند

التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين اي جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين
في الجسم المضاف اليه الاقرب اليها كما مر وعلى هذا ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وبكان
تجزئة فيها كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جهة بل احدى الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد تكرر ههنا حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لابد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع فهي انما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فلا جرم كان وجوب تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولابد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في الجهة
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق ونحوه
غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان جهتين متمايزتين بالطبع فيهما غاية الخلاف
بحيث يكون القرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا ملاء يزداد الامتداد لهما

لا الى نهاية تحدد بجدة يكون جهة ذلا مخالفة بالطبع بين المحدود والمفروضة فيه كما يأتي بين الجهتين

فتحدد بها انما هو عند ملا رتفاه ثم لا يتأتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا ملاء

ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت

احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المحددة جهة المحيط فتحدد والمركز ايضا به ظاهر ان كانت

الاخرى فانكانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحدد تا به والاجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا

والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والا جاز مفارقته بحيزه الطبيعي

وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متعينتان قبله فيمتنع عليه الخرق

لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين

الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم تكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو

بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخر غاية البعد عنه ويمتنع الكون و الفساد والا فالصورة

الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة

لو كانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي فجهتا حركتها

متحددتان لا بها و لا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فما يلاقي سطح المحيط ان كان احد البسائط

فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز

عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بعدد و بانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بصورة

اما هذه فيكون قابلة الخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط متحددة

الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في المفصل السابق

ان الجهة باي معنى اخذ تها حد و نهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق و التحت بهما المتبائنتان

بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون الاقرب من احدهما كانت بعدا عن الاخرى

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايهما كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا الفصل
شيئا من احكام المحدد والجهتين الاول انه يجب ان يكون محدد الجهتين جسما بل متناهيا ومامر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي للمؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحديد الجهتين
من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحدد بهما لو لم يكن جسما بل متناهيا لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هاتين الجهتين اللتين لا يقال لاحصر فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وسنبين انه يجب احاطة التحدد بالملاء والملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية يجب ان يكون
القرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الآخر وحركة واشارة
من سمتها يجب ان يكون المحدد لهما محيط كرة والآخر مركزها اذ كل حدين غيرهما سطحين او خطين
او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او خط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان لا يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين
وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين مختلفين بالتحدد او الطبيعة على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او موازيا لا يقال يمكن الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون منه الحركة والاشارة

من سمت المركز وجه تقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخلا احاطة تامة بملاء فكل محيط

دائرة يمكن ان يوجد حد خارج عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها وذلك الخلاف فيما يقال

من ان الشكل البيضي العدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث

اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون

متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحركت جهة المحيط الى ما هو في غاية

البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان

بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون

الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء

وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان يكون محدد احاطة الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان

تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم

لان المحيط يكون كجهة فكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح

المحدد لجهة المركز تحدد به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في

تحديد الجهتين ويلغو المحاط ويتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء فرضناه عند ملاء لا يمكن

اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود

بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد ان كان احدهما

بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء يلغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون متقعره جهة

لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء اخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء

لا خلاء ولا ملاء خارج عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لانه والاجزاء منه

لان شيئا يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقته لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية فلا يكون

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد
لهما قابلا لهما السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة التي لا يقبلها الا ما
يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى قسمين احدهما محيط بالآخر تحرك
احدهما على الاستدارة مع سكون الآخر او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها
يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون
مجوفا اما اولا فلان الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الآخر بالطبع فلو لم
يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين
بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما
يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان
المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه فلم يكن بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه ان
الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او
واحد منهما محدد اما الصورة الكائنة فاما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب
اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ولحركتها
جهتان طبيعيتان متحددتان لانها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به الا بالكائنة لتقدمهما عليها واما
ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فيكون لحركتها جهتان طبيعيتان متحددتين بغيرها لما مر لا بها
والا لزم تحددهما بها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا
غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي طبيعي كتركيب
الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع العنبر
من الحيات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا

بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته والمكان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها

فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط بسطح

واحد كري اولا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة

الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل

لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض للمادة والمادة لا تقبل

الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق

والا كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل

ايضا لان كلا منها اذا كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متحيزة الى جهات مختلفة متحددة

قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب

من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني في**

السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة

والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم البسيط او مركب والمركب

يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة وفي البسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر

من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى

الجنسي والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة تقويمها

المادة وعوضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل فمن حيث انها مع

لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث

دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

٢١٤

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة من قوى البسائط لكن
تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تناوبت فهناك حركات
لكل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة
لها فلا تكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية
والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المختلفة فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها
طريقها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق لا تكون لبسيط طبيعية فالمستديرة جنس نوع تكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما الى الغاية الممكنة او دونها ومنها والى الوسط بالغاية
او دونها فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق
او تحت وكل منهما مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبر فيها مطلق الميل بالطبع من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منها جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام ثانيها ليس بشيء نظرا في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فيكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مشتركة
اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المعروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك

انه لا يكون له من القوى عرضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه

هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان ثم قوة كالمعنى الجنسي والاخرى

كالمعنى الفصلي ويكون ما يقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان يقتضي

احدهما حركة مطلقة والثانية تعين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة هذا

واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح

لانه اما ان يكون كل منهما مليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفرد

واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا وبالعكس فيتعين كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة

منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها

لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها بعد هذا محصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما الزمه

الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في

تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة

اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود

بل انما يقتضي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يتاتى ذلك بان الكلام فيما اذا كان

كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى وح اذا حلت احدهما في المادة ولم

تقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة

قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها فصارت بها امرا

محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيتقدم الطبيعة النوعية

بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان للنسبة اليها احدهما

اقدم من الاخرى لقيامها بالمادة وان كان يجوز ان يكون من طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها قوتان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخر عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لا يشتركهما في ذاتي هو توجههما من حيز الى البعد عن الفلك تباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص القوة فلم يكن الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ يخيل على قوى طبيعية بحركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحرى ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشبتة بابطاء ما ومنه القوى الآخر والمشبوبة بالابطاء

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبعية فلا تكون الحركة طبعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يجئ بعد المزاج قوى هي صور الاعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتقدمة بالعناية مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن لعل الاقتضاء ينفصل عن ان يكون الامتزاج معدا للقوة يقتضي بالذات ما يعاند مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها طبعية للبسيط الا انها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية الا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبعية الا وتكون جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع فتكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذن المستقيمة الطبعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فكان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف

منهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركز له كما يجب في ذلك في المحدد لجهات الحركات المستقيمة اولا وح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب ولا البعد مقصود الذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة فمنه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعة مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوء في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعة مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة والثقل ان عني بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك بميل طبيعي الى الحد كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عني بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

فصل قلت لبعض ثقيل متحرك الى الوسط وثقيل متحرك عن الوسط خفيف ومتحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل
الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد
امكنة الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة
وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا
للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا
ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة اذ
لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام
وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبراءتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية
من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم فهي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء
مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء جامعها غير متسرقة
وتتضمن اجراما مشترقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والاستترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون
خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تتخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الاجرة الغير الخالصة الشفيفة ولا ظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها
زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا
استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس
عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها
والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام
صغيرة المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى مجملها
من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشترقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في ستين من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم تامين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما تحدد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انك
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا
باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما حجبت لمادته
لا لاستعدادها كسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هيئة واذ كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام فينبغي ان يكون امكنة متعالية عن امكنة الاجرام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا كما انك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو
المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية ابدية
بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضة للتضاد

ماسوى الاوضاع من الاحوال فتعين ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لابد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذى قوة سابقة
فما كانت تحتمية قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب فى حركة السماء تركبها من نار صعدة وارض
هبطة فيلزم حركة دورية كما فى السبيكة اذ ليس لها الا الاستدارة لانها التجاذب قواها لاالشاكن ولا الاتصال
كرتها لا تحتمل النارية التى فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان
المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهام قد بان فسادها فان هولاء الاقوام جعلوا ادوما
يجانسه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد به امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه فى غير موضعه الطبعى
لكونه فى حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة
السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة
لكن تكون مشوبة بابطار ولا يتيح منهما دورية واما السبيكة فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء
لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تحرك حوله
بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة فى تمام المسافة ثم الى اى حد
وغاية تروم النارية صعودا او لم تجد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية
فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب الكثر
وان المزاج لا يعد لقوة تقتضى ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف
مقتضى طباعها جعلوها فى تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء يتضمن اجراما مخالفة لها
فى الروية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة
بها، لا تكون كما نبهت عليه فى امثلة العناصر بل تكون كل منها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

جرمها مشف لان الاجرام النيرة لكثف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض وتكون بينها وبينها
لاسيما العالية منها جرم السماء فانه لا تشفيفه تستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء
فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة
فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى الاجزاء
فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا روي شئ مظلم من خلف مضئ ترى لون مخلوط من الظلام
والضياء وهو الزرقة ولبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للانارة
فكانه مظلم فتتخيل لامتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي
والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة
او فلم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء
ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن هٰهنا تخيل الزرقة في
الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان عمقا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا
اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتعين اليد من تحت ثم في ارادة هذا
اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك
في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم
التامل الرصدي حققه وذلك اللون هو القسمة المشبعة جوهر القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث
اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى منه الذي
لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فربما

٢٢٣

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا قائما بل يجوز ان تؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان
لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال الاسر منها لا سيما في السفليين اعني الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان الكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد
اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا
في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور الناري وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما قد يظن في تلك الرؤية محو
هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج يدخل في هيئة الا
ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و
لا مشف ايضا بل خشنا غير صقيل او تشكلها بكيفية اخرى نعة عن النور اما في اصل الفطرة او لا لحوق عرض
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يخرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في النصارى ببغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان هذا السواد من السواد
الذي يكون في القمر من الجانب الذي يلي الشمس واما ان يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه
الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه
دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا تنعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة
المستقيمة ما تصله اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة
بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام الاثيرية او بلون لسائر من الاجسام العنصرية او الاجرام
السماوية لستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا اضبط ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك لمحو امر في ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية مما لا تغير
فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع وانما على اتم احوال الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك من العجب توهم انسحاق القرين
البارع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن الكبار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حيث رؤي
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى الجانب الآخر
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان الظلم
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون على شكل المحو وكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان
كذلك لكان في ذلك الخيال مما لا ينقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف لازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما ا
اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا تبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقابلات الناظرين وان المرآة التي ينعكس عنه الضوء الى
البصر لا تؤدي الخيال وما تؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتطفلين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال وتلال واودية وشعاب وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاحجام والاشكال فهذه الاشياء ترى الناظر في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا شنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فمما ظنه بعض اعلام المتاخرين واقول اما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بينا في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضئ الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار لا لكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاول او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه آتيا وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر لما استقر به بعض الاذكياء من المحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كبيرا وكما انها تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ان ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا يلقي على القمر نورا يساويه او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه لا سيما عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك الساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان من

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به وكان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ذلك لانه يجب باختلاف المنظر ان يكون الساتر تارة دون
اخرى ان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا
من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف
الاشراق من القمر فترى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد
ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يتمايز لونها في الابصار من البعيد عن لون القمر المنخسف ثم الاشكال في تخيل كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر متساويا على نهج واحد بما ذكر في التذكرة
من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالنسبة في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
فيكون المرئي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا والرجاء ان يكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة
في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على اجرام
اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه
الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك وكوكب كاشتمال الحوامل
على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم منافاتها لبساطتها

عن البعض فی الحس کحال کواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف هذه الاجرام
غیر قابلة للاستنارة المشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس ولما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغمورة فی ثخن الافلاک
بحیث الحان سطح کل البعض منها مماسا لمحدب الفلک ومقعره فانما یماسه علی نقطة ویکون الباقی للفرج
بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال مع جرم الفلک بحیث یکون کل من سطحی الفلک سطحا
من جسم واحد لا من اجسام کذلک الحال فی هذه الاجرام والسطح الذی للقمر ولا نظن انه اذا کان سطح القمر بسیطا
من جسم بسیط وهو ملون قابل للانارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا ولا قادحا فی انارته علی السواء
وذلک لان القمر وان لم یکن مشفا محضا فلا یخلو عن شفیف ما فکلما انه اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک یری ما فی ثخنه من الاجرام التی هی
اکثف من سائر جرمه ابعد من الشفیف بالقیاس الیه کما ان الکهربا وان کان لونا غیر شفاف
یری ما فی ثخنه من نملة تسودا ونبات فیه او نحوها فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما
یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی هذا لا یقدح قدحا کثیرا فی انحفاظ شکل المحو
فی الرؤیة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی
علی من تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر القدر
مقابلة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا قلت و اذا السماء متحرکة بالاستدارة
ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت هی او متحرکة باطل بل
الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة وارى ان للکواکب
نفسا وللفلک اخری لان الکواکب من الفلک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان او ذکر ذلک
فیما یکون عدة افلاک لکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی بادی النظر ان تحرک
الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون هی القائمة بالمحدد الحافظة للزمان

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات متغايرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى وبمناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لابد منه وان جاز ان تتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين والكواكب وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وتنتظم على ما تكفل به صناعة المجسطي واثبتوا حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها بل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير وفي القمر حول مركز العالم فيفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس فما اليقين بالاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكوكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء ان كانت متحركة لكن الكوكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكوكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكوكب ملتصقها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء بموافقتها له في سمت حركته او مقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبعي كانت مستقيمة اللهم الا بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا واراديا

ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة النوعية لها هي محركة

اياه وان يرى من ان الكواكب هو المبدا لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان

او ان ما يكون هناك كوكب واحد تنتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة

فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكواكب وما يكون هناك فلك واحد فيه

عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عوض قائل وكل في

فلك يسبحون انما يشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها

الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل

جميع الكواكب تسير بتسيير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب بسباحة مسافة لو

يقدر بالعين اولى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها نفوسا متعلقة

بها من دون افلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الراي

متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا يتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجدها السيارات

بقليل من التحديق متخلفة عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير

الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب

من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما

توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من

المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل

الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك

ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على

مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

فی مدة طویلة قدر یسیر جدا عما یقتضیه الحرکة الاولی ولا یحفظ ابعادها بالنسبة الی منطقتها وقطبیها لکنها
لا تتخالف فیما بینها فاثبتوا لها ایضا فلکا آخر یتحرک من المغرب الی المشرق بمثل ما مر فی السیارة
فثبت تسعة افلاک واحد منها یتحرک بالحرکة الاولی من المشرق الی المغرب یحرک الکل وبالحری
ان یکون محیطا بالکل ومحددا للجهات ساقطا بحرکة السریعة جدا الزمان وثمانیة یتحرک من المغرب
الی المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسیارات السبع وتوسلوا الی معرفة ترتیبها
بلحاظ کسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر فی بعض ووجوده بقلة وکثرة فی بعض اخر الی
غیر ذلک من الوجوه والاکتفاء لفلک احد للثوابت انما هو قناعة منهم علی ما لا بد منه فی انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفی الکثرة فیحتمل ان یکون للثوابت عدة افلاک اما ازاء
کل کوکب فلک او دون ذلک وبهم لما لاحظوا احوال السیارات فوجدوا فی حرکة کل منها
اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخری وفی المتحیرة منها مع ذلک اختلافا بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمعطیات من الاصول ان یمتنع ان تکون فی حرکات الافلاک البسیطة اختلاف بالاشتداد
والانتقاص فی السرعة والبطوء کما یکون فی الحرکات الطبیعیة والقسریة علی ما علمت ولا وقوف
کما یکون فی الطبیعیة ببلوغ المکان الطبیعی او قسر قاسر وفی القسریة بانتهاء القوة القاسرة وغیر ذلک
او انعطاف کما یکون من قسریة الی طبیعیة او نحو ذلک فان تلک الاجرام متعالیة عن ان
یتطرق الیها تفاوت احوال الا ما یقتضیه بسائط حرکاتها الدوریة المستمرة علی نهج واحد
لا جرم اثبتوا لکل افلاکا علی مراکز مخصوصة تتحرک بحرکات متقدرة علی مناطق واقطاب معینة
بحیث لا یکون فی شیء من الحرکات البسیطة اختلاف ویلتئم من عدة عدة متعلقة بکوکب کوکب
ما ینتظم به حالات ذلک الکوکب ویلزم بالعرض اختلافاتها علی ما یتکفل بتفصیله صناعة المجسطی
الا ان القدر الذی اثبته بطلیموس من الافلاک ان اثبتت به امر الاختلاف فی الاسراع والابطاء الذی

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي سببه التدوير ولكن لا يتحصل انه كيف تشابه حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى المعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب التثقيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى

قلت واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر وذ ليس خارج المحدد خلاء فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا للمنسوب من كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستحفظا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها مما فرض انه كان هناك غيرها يجب ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو البعيد بارد جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها

اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لاتزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها
مع ان الارض لسببها الطبيعي لا تتوحى الى الاستدارة اذا خرجت عنها بسبب ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية بنسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وعلى
ان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين طعون المخالفين في وحدة الارض واستدارتها او
سكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء البخارية تحتها بطء الاجزاء البارد
سوى الحيز الطبيعي فقول المتحرك لا بد وان يتبدل له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان
المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الآخر او
مع تحركه بخلافه بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد شيء لا ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا للمستوي
من ان يكون متحركا للمستوي اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون وراء الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو تختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها الحث
والحك او التخضيض او الخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه
لو كان المجاور للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يرد انه اي وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان تحيله الحركة في اقل منه الى النار فحل وقت فرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غير الهواء وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك لمشايعته حارا بالطباعة مستحفظا لكماله بدوام الحركة وجسم الذي يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها باردا في طباعه للتحيز مستحفظا لكماله بان ويكون بين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان جوهر النار سلوة الى تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون لشيء منها مكان آخر الا ان يتكون البعض من ذلك في غير حيزه الطبعي او ينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعي على ما عرفت كرى كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار المماس محدبه بمقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة او لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الاكلة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتخلل بينها بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت استحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب بعضها ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لعصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد فيما في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض فهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليبسها مع قبولها الكون والفساد والحرارة والبرد

والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق وانتقل منه الى موضع آخر واذا انفصل اليها شيء اما بالتكون هناك وبانتقل اليه من موضع آخر يبقى على غير الشكل الطبيعي ولا يعاود الى الطبيعي الا ما هو وان كان سيالا بالطبع لكن تمنعه هبوب الرياح ونحوها لا يدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء انه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يسيل الجزءان الطرفان الى الوسط لتكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها انه لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن ترى صغيرة ولم يكن ما يظهر منها اولا اجزاء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمي العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك بين الافق والشمس مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة ولم ينظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها رؤيت خطا مستقيما وقد يظن انها مع كونها

٢٣٥

مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عبارات لما ورد من جميع الارض تسبيعها ولعل ذلك
انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلا منهم زعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى
ان تم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب
والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات رمز بها نحو من صلاح
المخاطبين من الجمهور والذين قابلوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد
النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير
ولما فرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف
وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما
كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز
الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وهذه للارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطأ
من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشؤ والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ولنعم ما اجابهم المعلم الاول بعدم
شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بان الشرف
انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض
في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان تطيب به نفوسكم والقائلون
بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة متحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة
الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتجدد الاحياز ايضا يبطله
ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء
المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من

المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ان تحرك

المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض فلهم ان يسلموا ذلك يقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشا

من تحقق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان تحقق الارض المدرة الصغيرة ينبغي

ان يكون اسرع من تحقق قها الكبيرة فينبغي ان يتخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت

طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين

مختلفين في زمان واحد ان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي

للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها متحركة الى المشرق فيظهر لنا

كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها

ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به

سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك

الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذي ميل في اجزائها

لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير وقد يبطل

بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون

عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب

ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض

من الهواء مشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة

للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير

ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

٢٣٧

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق فى سبب ذلك من كونها فى موضعها الطبعى
وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع فى احيازها الطبيعية وظن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع
الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذ
رأوا اجزاءها المنفصلة المفارقة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز
الطبعى وان جهة تحركها هى الوسط تحيروا فى تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة تسفل الارض
جميع المسافة التى يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية فى تلك الجهة ولم يدروا
ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة ذهبوا الى احاطة الماء
بها وجعلوها محمولة على الماء اذ من شأن الارض ان ترسب فى الماء الا ان تطفو عليه وهى عندهم طافية
على الماء لتهلهل السفل لتشعبه فى وجه الطفو ومنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها مسطحة
طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجتمع رسب ومنهم من جعل سطحها المنبسط الى الماء وحدبتها
الينا كانه ظن ان ذلك اوفق للطفو وتفطن لاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض
بحدبتها يكون الى الماء على المكشوف من الارض بسطح الماء من استقامة الفصل المشترك بين الافق عند تبين
الشمس وفرقة اخرى عرفوا كونها كرية ساكنة فى الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمن زاعم ان ذلك
بجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مقناطيسى الحيطان والقرار والسقف
قد قام فى وسطه جوهر صنم لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوى الجهات فى استحقاق
ان تميل الارض اليها لا فى جذبها الارض وزاعم انه لالتفات الحركات السماوية بها كما يعرض لحفنة
تراب تجعل فى قنينة تدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب فى الوسط لاندفاعه
من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة فى غير موضعها
الطبعى فيكون لها موضع طبعى فلو حصل فى ذلك الموضع فاما ان تهبط عنه فلا يكون الموضع

طبعيا عنه او تسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي ينتهي الا فيه وتتحرك اليه اجزاؤها

فلا يستبعد سكونها فيه و لا تحتاج له علة مما تحيله ثم من جعلها غير متناهية فيكفي في بطلان قوله جوب من الاسام

واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام يتنقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم اخر

فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي فيعود الكلام فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من

مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملأوا ما من الخلاء فقد احالوا وان رأوا من الهواء فلا

يكون جوفها مكانا طبعيا للهواء فانما الجاء الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون

اياها طبلية فقد اخرجوا عن الاستدارة الطبعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من غير الاكثر منهم

ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب

عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبعية وروم

للاحياز الطبعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق

ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب

الاجسام متوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء

بالضغط والكل القسر وظن ان المقل هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة

الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج اذ انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض

السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع

من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس

الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سببا الا للتخلل

تخلل الخلاء بل نهاية الامر ان يكون الخلاء عدد تقله الارساب فلا تكون كثرته تفيد شيئا

او كان الملاء على قدر واحد او ازيد او كافعا عن تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يجب ان يمنع التحرك

ومن خلاف اتحاد السمات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب مثلا ويرتسم بحسب ان الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سيأتي اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتحازة بالطبع لا يكون متشابهة ولا يكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعدد العوالم والكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء ثم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد المنتهى اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا انتهائها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبيعي اذ لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد ونهايا على السواء من الجوانب كالكواكب التدوير والخوارج محاطا بجسم ذي نقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد تفطن في ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان افراد طبيعة واحدة لا يكون من قبل تقابل من خارج قبلها اذا كانت لبسيط ان تتصل كرة واحدة بالحيز الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل الكان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي لان يتحرك بالطبع

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا للجهات الحركات
المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة او مبدئها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثر احيازها
الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد لجسم بسيط يجب كما عرفت
ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة
في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سموات تلك
واقعة في عوالم فيم اختلفت امكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون ذلك من قبل العناصر
لان تحيزها وامكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر لان يكون تقاس اذ السموات لا تقبل القسر قلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الاول المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد بما بينهما من التجانس
بالامر فيها اما البسائط فكما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد
واما ان ما يقبلها منها يقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولا قاسر
يحركها فلما تسكن في الاين يكون في الوضع اذ ليس فيها مبدء استديرة فاختصاص كل جزء منها
بجهة لا يكون من طرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا كل ذلك تقاس بعد الوجود ونقل كلا الى جهة
مبوء فيها حتى لا كذلك لم يكن الاجزاء تخصص بالجهات بل العمدة في ان الحيز كان في بدو تكونه في
هذا الحيز او حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هنا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان فحاصل الانواع اثني عشر و
الحس يشاهد متظافرة على التتمة بين المتجاورين فالارض تنقلب ماء كان تنقلب الاحجار مياها بما يفعله اهل
الحيل فكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء والعكس كما قد ينعكس وكما تتحجر بعض المياه
بعد جمودها منها وبها والماء الهواء كما في البحر وبالعكس كما قد يجد الهواء في قلل الجبال الباردة سحابا ينزل كالمطر

من قطرات تجتمع في اناء رصاص فيه جمد او ثلج بل قد يكون في الجمد او الجمد فيه الهواء نارا كما في كور الحدادين
وبالعكس كما في انطفاء الشعل فرح لاخفاء في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وبما يقتضيان يسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها
لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالتها مما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وسنشتهها بحسبها
بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر يكون تدريجا
ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من ان يخفى فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون كل ما هو
فساد مركب آخر وبسيط كما ان كون البسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل قد عرفت ان كل كائن
فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان
منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه سبب
لميل مستدير لما عرفت ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد بها اذ كانت في احيازها
الطبيعية والا فاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ
ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون محالا فلا بد ان وضعها مخصوص
من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا
الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل
بسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود لقبل كل جزء من اجزاء كل بسيط جهة غير التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لو لا ذلك القسر لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود بسيط بدون ط و
فصل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفصل

٢٤٥

في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي يخصص حال الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء ان
كان في بدء تكونه في هذا الحيز او في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلاً
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز بالطبع فيكون ابدا هواء او كان
في حيز آخر فيكون بحيث فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي الكلي للهواء من
ذلك الحيز الذي يكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي يكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
بمثل ذلك ويتسلسل الى لا نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
عنصرين يتعدى احدهما الى الآخر فيكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنا عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة بالطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يعمل عليها الحيلة حتى تصير ماء الا انها كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل
بالايام فالصاغة يجرون الاجزاء الارضية الذهبية المحترقة تصير لحافتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما
يكون انقلاب الارض ماء وبالعكس فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

اي انقلاب الماء ارضا ١٢

شيئا يسمونه ليس العذار وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حجريا كما سيجيء ان شاء الله تعالى فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنرى ان شاء الله تعالى اما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن قبل الا ماء ثقلت هواء بعد الصعود ودائما عليه فكما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة حرا فيجمد سحابا تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى يجتمع باطن الاناء وبركة ظاهره كلما انقطعت تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد بالاناء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينقطع تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة او يترشح حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للترشح مع انه لا يحصل ذلك و اعترض عليه بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب ان يكون الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة ووجب بان حدوث الماء لبعض السطح دون البعض يكون لفقد شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا اذ ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب ويحصل من القطرات حبات لنشاهد وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالجمد ماء وايضا ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الجمد المجاور للاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل بالكثير جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة بعد اخرى الجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا يتخلل الماء

الغريبة لسرعة واذا قبلتها تحفظها بطبيعتها فاذا الحّ عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الآنية اذا اشتملت على ما فيها من تلك المائعات وتعلّ التقاط الندا فيه انما يحتاج اليه اما الانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندا الى تلك المواضع فقد فيها اثر منتشر بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى الذي بين الحبات ايضا واما ثانيا فلانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه تلك الحبات لم يتأثر عن الاناء فضل تأثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا سد الطريق وألح في النفخ فيه بالكير تحيل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الست التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك فيمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه قد يتكون انواع من الحجارة من النار اذا اطفئت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض لها من انطفاء في مسير بارد يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذ تحققت الكون والفساد فيها بحكم ما سبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعداد ها لتلك الصورة المخلوعة واشتداده

٢٤٧

لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الا انتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة ونفعه و
الاستكمال فيه ويلزم التسلسل الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته
بالكون والفساد **قلت** في الفصل وهناك اقوام زاعموا انهم ينكرون الكون او الاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا
انما ذلك ببروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموصوفة بالبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون تبعا للمادة وقوم كانهم
مع التصديق بالكون ينكرون في الاستحالة فيرون الماء المسخن قد امتزج به اجزاء نارية سخينة او اختلط
وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون اكثرهم يوحدون العنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من جمع التغير محفوظا في جوهره وهو العنصر وهو اما النار
وتولد البواقي بالتكاثف لعله الارض والمتولدة بالتخلخل او متوسطا والقول به تبعا وربما ومنهم
من يكثر فلان اثنين او ثلث ويلد البقية بالتكاثف او التخلخل وان يقع لم يجوز الانقلاب في العناصر
وانما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بعد عوده الالفة والافتراق لغلبة البغضة وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نحو في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اجزاء لا متجزية ويتماثلا فكانوا
يرون لذلك كونا وفسادا [illegible] المركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فبها اختلاف
الوضع والترتيب وانت [illegible] فيرون الكون والاستحالة تجوز ذلك **اقول** وقد [illegible]
الكون والاستحالة ترى ان الفصل [illegible] عليك [illegible] اقوام زاعموا عن الحق في ذلك ونشير الى
[illegible] او [illegible] بعضهم [illegible] فيقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون

فلانه اما ان يكون عن لاشئ وهو محال اذ اللاشئ لا يكون موضوعا لشئ او عن شئ فذلك الشئ ان كان

هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شئ

شيئا وهو محال لان الاول اذ كان مع وجود الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه

فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشئ وقد علم استحالته او

يبقى فيكون هو بعينه لنفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم

جواهر غير محمولة في شئ فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتحلها اخرى كالحرارة وعند

آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان

الحس شاهدا بالكون والاستحالة لم يخلوا المخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون

ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد يوجد

صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس

بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية

وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يزعمون

ان ذلك ليس ببروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيشوبها ثم اي ما كان من البروز

والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات

الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولانقطع الكون

بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد

يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن

هؤلاء من جعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون

يمترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي ممتنعة الانفكاك

عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لا بد وان يكون ماء ابدا وان ما نراه يرى من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون

واكثرهم قائلون بان العنصر واحد لحسبانهم ان الاشياء الطبيعية متغير بعضها الى بعض عموما والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت اهواؤهم

في اختيار ذلك العنصر فالذي اختار النار ولد البواقي عنها بالتكاثف فالهواء نار تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها حداه الجوهر في الكل غير مختلف والذي اختار ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف والذي اختار متوسطا

بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين اثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم

ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا عرضيا بل له عنصر يتصور به لكان في العناصر ما يبرده وزان حر النار والذين اصطفوا الارض فهم نزر ذمة قليلة استقرارا جل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي بدرجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و

منهم من لم يعرف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

٢٥٠

جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين الطرفين بناء على ان سائر

اسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما

الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها

الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة متقلبة بالماء والماء الا ارض متخلخلة سيالة

خالطها نارية او حرف ووسطا اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس

برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخارية مائية والنار مواد

سخينة الحركة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج

الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى

تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هولاء قالوا ان الاجتماع

والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة

للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا دعتها والحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى

اذا تسلطت والحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة توحدت جسما

متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت

طبائع اربعة

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوي الباري محمد فضل حق بن السيد خدابخش العظيم آبادي البهاري الراجي مغفرة ربه الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى لنيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين والاشباه مولانا **المولوي محمد هداية الله خان** بن مولانا المولوي محمد رفيع الله خان الرام فوري ادام الله فيضه النوري حين اراد ان تطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر الطمطام البارع في الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ في النقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفوري اسكنه الله في بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التي لم تصنف مثلها في العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشي المزيلة لظلمة الحجب والغواشي والتي طبعت في السابق من الزمان كانت معراة عن الحواشي ومملوة من الاغلاط الكثيرة من زيادة ونقصان فلم تروي الغليل من الطالبين ولم تبري العليل من الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا النسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عمدتها ما كتبها العارف بالله مولانا باب الله ثم زينها بالحواشي اللطيفة والصحائف الشريفة منها حاشية استاد فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة والدين ادخله الله في اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله في المقام الاحسن ومنها حاشية العالي الفائق على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل والتلطف البري عن التكلف والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذي كان لابد منه لحل معضلاتها وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين الرازي ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسي ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض تقارير خير السبقة وخير اللحقة خاتم العلماء فخم الفضلاء استاد الكل في الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام يليق للشمس ان يقتبس من قلبه المنير الضياء ويحق للقمران يكتسب من جبينه السناء الاستاد المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق ذو الفضائل والايادي مولانا المولوي الحافظ محمد فضل حق الخيرآبادي اللهم مطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين صلى الله عليه وآله واصحابه اجمعين بان نقيم حتى الطبع لتصحيحها في دار الانطباع فالتزمنا اقامة الكانفوري المطبع العلوي المنسوب الى علي بخش خان اللكهنوي بن پير محمد خان النعماني الجونفوري لامتثال امره وجب الاتباع وصرفنا جهدنا في تصحيحها بقدر ما كان في قدرتنا مع الفضل الخفي والجلي وحائز في العلم النقلي والعقلي المولوي السيد محمد معشوق علي مصحح المطبع العلوي فجاء بحمد الله يعجب الناظرين ويروي المشتاقين وذلك في تاريخ ستة عشر من الربيع الاول سنة الف ومائتين وتسع وسبعين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ۱۲۷۹